

العلاقة بين التحول نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والفعالية الضريبية من خلال إدارة المعرفة -دراسة ميدانية بالتطبيق على مصلحة الضرائب اليمنية-

The relationship between the transition to implementing international accounting standards and tax efficiency through knowledge management a field study applied to the Yemeni Tax Authority

[10.35781/1637-000-130-005](#)

د. ميثاق أحمد راجح*

*أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد

الملخص

72.8%. وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر دال إحصائياً لتحول الشركات اليمنية نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية على كل من: إدارة المعرفة وتحقيق الفعالية الضريبية بمصلحة الضرائب اليمنية. إضافة الى وجود أثر دال إحصائياً لإدارة المعرفة كمتغير وسيط في العلاقة بين تحول الشركات اليمنية نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية والفعالية الضريبية بمصلحة الضرائب اليمنية، وأن وساطة تأثير المتغير الوسيط جزئية، حيث اقتصر وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل من (تخزين المعرفة، وتوزيع المعرفة) كمتغير وسيط لهذه العلاقة.

الكلمات المفتاحية: المعايير المحاسبية الدولية، إدارة المعرفة، الفعالية الضريبية.

هدفت الدراسة الى تحقيق العديد من الأهداف أبرزها، اختبار أثر إدارة المعرفة بأدواتها (اكتساب المعرفة، توليد المعرفة، تخزين المعرفة، توزيع المعرفة) كمتغير وسيط في العلاقة بين تحول الشركات اليمنية نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية والفعالية الضريبية بمصلحة الضرائب اليمنية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم قائمة استقصاء لقياس متغيرات الدراسة بدقة، وتألف مجتمع الدراسة من جميع مأموري ومراجعي الوحدة التنفيذية للضرائب على كبار المكلفين (المركز الرئيسي) في مصلحة الضرائب اليمنية في العاصمة صنعاء، واعتمد الباحث على أسلوب العينة العشوائية في اختيار مفردات العينة من مجتمع الدراسة، حيث تم توزيع (250) استبانة، وتم استرجاع (182) استبانة صالحة للتحليل، وبنسبة

The relationship between the transition to implementing international accounting standards and tax efficiency through knowledge management a field study applied to the Yemeni Tax Authority

Dr. Methaq Ahmed Mohammed Rageh

Abstract

The study aimed to achieve several objectives, the most important of which is testing the impact of knowledge management with its tools (knowledge acquisition, knowledge generation, knowledge storage, knowledge distribution) as an intervening variable in the relationship between the transformation of Yemeni companies towards applying international accounting standards and tax efficiency in the Yemeni Tax Authority. To achieve the study objectives, a questionnaire was designed to accurately measure the study variables. The study population consisted of all tax officers and auditors of the executive unit for large taxpayers (main center) in the Yemeni Tax Authority in the capital, Sana'a. The researcher relied on the random sample method in selecting the sample items from the study population, where (250) questionnaires were distributed, and (182) valid questionnaires were retrieved for analysis, at a rate of 72.8%.

The study results showed a statistically significant impact of the Yemeni companies' transition to applying international accounting standards on both knowledge management and achieving tax efficiency in the Yemeni Tax Authority. In addition to the presence of a statistically significant effect of knowledge management as an intervening variable in the relationship between the transformation of Yemeni companies towards applying international accounting standards and tax efficiency in the Yemeni Tax Authority, and that the mediation of the effect of the intervening variable is partial, as the presence of a statistically significant effect was limited to each of (knowledge storage and knowledge distribution) as an intervening variable for this relationship.

Keywords: International Accounting Standards, Knowledge Management, Tax Efficiency.

أولاً: مقدمة الدراسة

تحتل الضرائب مكانة خاصة كأهم مصادر الإيرادات العامة للدولة، وكأداة لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدور الذي تلعبه في تنفيذ السياسة المالية، والآثار التي تنجم عن تطبيق هذه الأهداف. ونتيجة للتطورات الاقتصادية التي شهدتها العالم مؤخراً، وتوسع التجارة الخارجية والاستثمارات الدولية، وانتشار الشركات المتعددة الجنسية عانت الكثير من البلدان النامية من عدم فعالية النظام الضريبي المعمول به، والذي تسبب في الكثير من الاختلالات سواء في التأثير في المتغيرات الاقتصادية أو في ازدياد العجز في الموازنة، مما يدعو إلى القيام بعملية إصلاح ضريبي شامل وهيكلية بالاتجاه الذي يساهم في تفعيل دور الضرائب في التمويل بزيادة الإيرادات الضريبية (عطية، ودلعاب، 2023: 2).

والهدف من إصلاح النظام الضريبي هو توكي زيادة فعالية الضريبة كأداة لتوجيه الاستثمار، والنهوض بالقطاع الخاص للإسهام في التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة، وتحديث الإدارة الضريبية لمواكبة التطورات الاقتصادية المستجدة (بن سليمان وفاطمي، 2023: ح). حيث تعد الفعالية مبدأ مهماً من مبادئ الحوكمة الضريبية الجيدة، وتشكل عاملاً مهماً يشجع على تحقيق امتثال مكلفي الضرائب وتحسين الخدمات المقدمة إليهم (سليمان، 2024: 89). والذي يتطلب التزاماً عالياً من موظفي الضرائب بتطبيق التحصيل الفعال للضرائب على نحو أمثل ومستدام، من خلال الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة (Herman, 2019: 667). كما يتطلب وجود قواعد محاسبية تعمل على التحديد الدقيق والصحيح لصافي الدخل والمصروفات الضريبية، وبالتالي بيان الدخل الخاضع للضريبة من أجل تأمين الشفافية وسلامة الإفصاح الضريبي، بالإضافة إلى الاستقرار في التطبيق (عبدالله، 2015: 12). فضلاً عن توحيد أسس الاعتراف بعناصر القوائم المالية (أصول، التزامات، دخل، مصروفات)، وكذا توحيد أسس القياس للأنشطة والعمليات المختلفة بما فيها المحاسبة عن الضرائب والدخل.

لذا اتجهت العديد من دول العالم إلى التحول نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وتطبيقاتها، لتجاوز الاختلافات في قواعد وأسس المعالجات المحاسبية، ولزيادة الثقة في المعلومات التي تحتويها القوائم المالية المعدة وفقاً لها (يعقوب، وجاسم، 2018: 212). حيث تساعد عملية تطبيق الشركات للمعايير المحاسبية على تنظيم أعمالها المالية والإدارية، وبالتالي الاعتماد على بيانات عادلة وصحيحة في اتخاذ القرارات، وهو ما سهل للدوائر الحكومية والرقابية على قراءة وتحليل البيانات المالية للشركة، ومعرفة قوة المركز المالي وأرباح وخسائر تلك الشركات (Zhou, 2007: 355).

حيث أشارت دراسة (بورسيه، 2010: 43) إلى أن المعايير المحاسبية الدولية تعد أداة أساسية لتنظيم الممارسات العملية، فهي تعنى بتحديد أساسيات الطرق السليمة لقياس وعرض تأثيرات الأحداث الاقتصادية على المركز المالي ونتائج الأعمال، لأنه يراعى في إصدارها الاعتماد على إطار فكري

متكامل من الأهداف والفروض والمبادئ والمفاهيم المحاسبية، والتي تمثل أساس لما سيكون عليه التطبيق العملي.

وبالرغم من اهتمام العديد من الدراسات بتناول دور المعايير المحاسبية الدولية في زيادة الفعالية الضريبية، إلا أنها تجاهلت جانباً جوهرياً يتمثل في مدى توافر المعرفة لدى العاملين في الإدارات الضريبية، بوصفه أحد أهم المفاهيم الأكاديمية في الوقت الحاضر، لأن العالم اليوم يشهد اعتماداً كبيراً على المعرفة لدرجة أطلق عليه عالم المعرفة أو مجتمع المعرفة. حيث تعد المعرفة أحد سمات اقتصاد القرن الواحد والعشرين، وركيزة أساسية للشركات تعتمد عليها للتغيير والتطوير والإبداع والتفوق في بيئة الأعمال، ومن ثم البقاء والاستمرار في سوق تتسم بالمنافسة الشديدة، وإدارة المعرفة هي أداة الإدارة لجمع وتصنيف وحفظ وتصنيف وحفظ وتخديد وتنظيم وتوزيع المعرفة اللازمة لدعم اتخاذ القرار في جميع مجالات عمل الشركة (قرارية، 2019: 168).

ويشبه (دهمش، وأبوزر، 2004: 4) إدارة المعرفة بمزود الطعام للمواضيع الحساسة للتكيف التنظيمي والبقاء، والمقدرة والأهلية في مواجهة التغير البيئي المتزايد، وهي تتضمن بشكل أساسي العمليات التنظيمية التي تبحث عن التعاون والمشاركة، من أجل توحيد البيانات والمعلومات وطاقة معالجة تكنولوجيا المعلومات، والطاقة الإبداعية والابتكارية للإنسان، والتي تعتبر ضرورية للأنشطة الإدارية المختلفة، كاتخاذ القرارات وحل المشكلات والتعلم والتخطيط الاستراتيجي.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

لمواكبة التطورات الاقتصادية المستجدة، ومتطلبات التطور والعودة والتوجه العام للمجتمع الدولي، فقد تم مؤخراً في الجمهورية اليمنية اعتماد تبني تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية والمعايير الدولية للمراجعة كأساس لإعداد القوائم المالية، وذلك بموجب القرار الوزاري رقم (15) لعام 2019م، وقرار جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين بهذا الخصوص ابتداء من 10 يناير 2020م.

وبالتالي تبرز مشكلة الدراسة في الإجابة على الأسئلة الرئيسية الآتية:

- 1- ما أهمية تطبيق الشركات اليمنية للمعايير المحاسبية الدولية بالنسبة للوحدة التنفيذية للضرائب على كبار المكلفين في مصلحة الضرائب اليمنية؟
- 2- ما مستوى ممارسة إدارة المعرفة بأدواتها (اكتساب المعرفة، وتوليد المعرفة، وتخزين المعرفة، وتوزيع المعرفة) في مصلحة الضرائب اليمنية؟
- 3- ما مستوى تحقيق الفعالية الضريبية في مصلحة الضرائب اليمنية؟
- 4- ما الدور الذي تلعبه إدارة المعرفة كمتغير وسيط في العلاقة بين تحول الشركات اليمنية نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية والفعالية الضريبية بمصلحة الضرائب اليمنية.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- بيان أهمية تطبيق الشركات اليمنية للمعايير المحاسبية الدولية بالنسبة للوحدة التنفيذية للضرائب على كبار المكلفين في مصلحة الضرائب اليمنية؟
- 2- بيان مستوى ممارسة إدارة المعرفة في مصلحة الضرائب اليمنية؟
- 3- بيان مستوى تحقيق الفعالية الضريبية في مصلحة الضرائب اليمنية؟
- 4- اختبار أثر إدارة المعرفة كمتغير وسيط في العلاقة بين تحول الشركات اليمنية نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية والفعالية الضريبية بمصلحة الضرائب اليمنية.

رابعاً: أهمية الدراسة:

- 1- تعتبر الدراسة الحالية إضافة جديدة للرصيد المعرفي في هذا المجال، وسوف تفيد الدارسين والباحثين والعاملين في مصلحة الضرائب اليمنية في مجال تحسين الفعالية الضريبية والمجالات ذات الصلة.
- 2- من المتوقع أن تساعد نتائج الدراسة الحالية المسؤولين في مصلحة الضرائب اليمنية، على فهم أوضح لممارسات إدارة المعرفة المتمثلة في: (اكتساب المعرفة، وتوليد المعرفة، وتخزين المعرفة، وتوزيع المعرفة)، وبما يسهم في تدعيم ورفع مستوى أدائها، وإعطاء صورة واضحة عن الجوانب التي يجب زيادة الاهتمام بها ومنحها الأولوية.
- 3- تكتسب الدراسة أهميتها من خلال تناولها لثلاث متغيرات مهمة، وما يعطي هذه الدراسة أهميتها هو وضع إدارة المعرفة كمتغير وسيط بين تحول الشركات اليمنية نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية وبين الفعالية الضريبية بمصلحة الضرائب اليمنية، وهذا ما لم يتم تناوله من قبل -على حد علم الباحث- وهو ما سيعمل على محاولة سد الفجوة في هذا الموضوع.

خامساً: أدبيات وفرضيات الدراسة:

1: التحول نحو معايير المحاسبة الدولية:

برز الاهتمام بالمعايير المحاسبية الدولية بشكل واضح وجلي في العقود الأخيرة، لأسباب عدة تكاد أن تكون من أبرزها ازدياد المعاملات التجارية والاستثمارات بين الشركات في مختلف بقاع العالم، والحصول على رؤوس الأموال بحاجة إلى معلومات مرتكزة على لغة محاسبية موحدة ومشتركة ما بين الدول بدلاً من اللغة المحاسبية التي تركز على المحلية المتباينة بين الدول، وعلى وفق ذلك برزت المسوغات المنطقية لولادة معايير محاسبة تركز على مجموعة واحدة من الممارسات المحاسبية توليد معلومة محاسبية قابلة للفهم والمقارنة وذات جودة (يعقوب، وجاسم، 2018: 209).

ويمكن ربط تطور المحاسبة بكافة مراحلها بالتطورات التي طرأت في بيئة الأعمال والحاجة الملحة إلى معايير محاسبة مشتركة دولياً لتتناغم مع فكرة التكامل الاقتصادي والأسواق المالية العالمية، والتي توجت بإنشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB International Accounting Standards Committee)، ثم تلاها مجلس معايير التقارير المالية الدولية (IASB International Accounting Standards Board) الذي أصدر المعايير المحاسبية الدولية، وأخيراً مجلس معايير التقارير المالية الدولية (IFRS International Financial Accounting Reporting Standards) المسؤول عن إصدار معايير التقارير المالية الدولية (Annual Report, 2005: 1).

وفي هذا السياق قام مجلس معايير التقارير المالية الدولية IFRS عام 2001 بتعديل الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية الذي وضعته وقامت بنشره لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC عام 1989م، بحيث تم الاسترشاد به من قبل IFRS في عملية إصدار معايير جديدة وفي عملية إجراء تعديلات على المعايير السابقة أو عند معالجة أي موضوعات محاسبية لم يتم تغطيتها بشكل مباشر في معايير المحاسبة الدولية، والتي بالإمكان استعملها على صعيد دول العالم (المجري، 2012: 22).

وبذلك يُمكن اعتبار معايير المحاسبة الدولية (IAS) الجيل الأول من المعايير المحاسبية الدولية، بينما تُمثل المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) الجيل الثاني. فعندما تم تأسيس مجلس التقارير المالية الدولية IASB عام 2001، تبنى المجلس جميع معايير المحاسبة الدولية (IAS) الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) وأصبحت جزءاً من المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS). ويعني التحول نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، أن تحل محل معايير ومتطلبات المحاسبة الوطنية في البلد المتبني إن وجدت كأساس لإعداد وعرض البيانات المالية للشركات العاملة في البلد المعني أو المدرجة في أسواقه المالية.

وبحسب موقع IFRS فقد أحدثت هذه المعايير نقلة نوعية في المشهد العالمي للمعلومات المالية، فمن خلال تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي وضعها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB). فقد أصبحت معايير IFRS في الواقع اللغة العالمية للبيانات المالية التي يثق بها المستثمرون حول العالم، ونعمل IASB باستمرار على تطوير هذه المعايير وتحسينها، وتلتزم أكثر من 140 دولة باستخدامها <https://www.ifrs.org/about-us/who-we-are>.

وفي هذا الخصوص يشير (بن حركة، 2017: 108) إلى أن الأنظمة المحاسبية الوطنية المتباينة، أصبحت تشكل عائقاً أمام الاستثمار الدولي ومصدر اضطراب لحركة الأسواق المالية العالمية، وبالتالي يعد التحول نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية من الأمور التي تساعد على ضمان قابلية المقارنة الدولية للقوائم المالية، وإبقاء التباين بين هذه الأنظمة عند أدنى مستوياته، للإجابة على احتياجات المستثمرين من المعلومات، وضمان مصداقية وملاءمة المعلومات المحاسبية من خلال تحقيق شكل موحد للقوائم المالية يضيف عليها صفة القبول العام. كما أن الاعتماد على معايير محاسبية ذات

طابع دولي تؤهل شركات الأعمال بأن تصبح تقاريرها مفهومة ومقروءة في السوق العالمية، مما يعني إمكانية اختراق أسواق رأس المال العالمية وتخفيض تكاليف انتقال الأموال، فضلاً عن تحقيق الشفافية والفعالية في حسابات الشركات والابتعاد عن تقييم الأصول بعيداً عن قيمتها الاقتصادية الحالية، وهو ما يسمح بالتحديد الدقيق للصحة المالية ومن ثم اتخاذ القرارات الاستراتيجية اللازمة (المجري، 2012: 47-46).

وبناءً على المنافع المتأتية من تبني وتطبيق معايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، فقد ازدادت وبشكل مضطرب عدد البلدان التي تحولت نحو تطبيق هذه المعايير بدلاً من معاييرها الوطنية والتي من ضمنها دول نامية.

2: الفعالية الضريبية:

يقصد بفعالية النظام الضريبي مدى قدرته على تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية بشكل متناسق، لأن هذه الأهداف قد تتعارض فيما بينها، ونتيجة هذا يجب على المشرع الضريبي ان يراعي كل من مصلحة الدولة ومصلحة المكلف ومصلحة المجتمع (واكواك، 2012: 21). كما تعد فعالية النظام الضريبي إحدى المؤشرات المهمة التي يتم من خلالها الحكم على مدى نجاح أو فشل السياسة الضريبية لأي دولة، باعتبار السياسة الضريبية جزءاً من السياسة المالية فإن فعاليتها تؤثر على الفعالية الاقتصادية للدولة (شقلوب، وآخرون، 2022: 170). وتتحكم في فعالية النظام الضريبي مجموعة من المؤشرات والاعتبارات التي يجب مراعاتها عند إعداد وتطبيق أي نظام ضريبي، وتتمحور هذه الاعتبارات في مجموعة من المبادئ التي تعمل على ضبط النظام الضريبي، وكذلك وجود تنظيم فني جيد للنظام الضريبي (واكواك، 2012: 22). ومن أبرز هذه المؤشرات تلك التي وضعها فيتو تانزي (Vito Tanzi). إضافة إلى مؤشرات مجموعة العمل الأوروبية (وارزاق، 2019: 435-437)، وفيما يلي نستعرض هذه المؤشرات:

أولاً: مؤشرات فيتو تانزي: تتضمن مؤشرات أساسية يمكن اعتمادها لتصميم نظام ضريبي فعال والمتمثلة في مؤشرات (التركيز، والتشتت، والتآكل، وتأخر التحصيل، والتحديد، والموضوعية، والتفويض، وتكلفة التحصيل).

ثانياً: مؤشرات مجموعة العمل الدولية: والتي حددت مجموعة من المعايير والمؤشرات الواجب توافرها في النظام الضريبي، وذلك في محاولتها وضع وعاء مشترك للضرائب على أرباح الشركات، والتي تتمثل في:

- العدالة الرأسية والأفقية.
- الحيادية تجاه مختلف الاستثمارات.
- الفعالية أي قدرة الوعاء على تحقيق الأهداف الأساسية.

- البساطة واليقين والشفافية.
- الانسجام والتجانس.
- المرونة أي ضرورة نمو الأوعية الضرورية مع نمو الأسواق والنشاط عبر الزمن.
- وضع آليات رقابية.

ويلاحظ مما سبق، عند استعراض مؤشرات تقييم فعالية النظام الضريبي تعدد الآراء حول شكل النظام الضريبي الفعال بشكل أكثر تحديداً، واختلف الاقتصاديون حول المعايير التي يجب أن تستخدم لتقييم فعالية النظام الضريبي، وعلى الرغم من اختلاف تلك المؤشرات واختلاف أصحابها، إلا أنها تتقاطع فيما بينها إلى حد كبير وتعتبر صياغات جديدة ومتكيفة للمبادئ الضريبية الأساسية التقليدية والحديثة. والتي يقصد بها مجموعة من القواعد والأسس التي يتعين على أي مشرع ضريبي مراعاتها واتباعها لتحقيق مصلحة المكلف والمجتمع والدولة (بن سليمان وفاطمي، 2023: 5). وفيما يلي تناول لهذه المبادئ، والتي تستخدم لتقييم الفعالية الضريبية بالتفصيل: (واكواك، 2012: 22-26)، (عبدالله، 2015: 58-69).

1-2: العدالة: لكي يكون النظام الضريبي مقبولا من قبل المكلفين ويتسم بالفعالية يجب أن يتصف بالعدالة، بمعنى أن يشترك جميع رعايا الدولة في نفقات الحكومة كل حسب قدرته، وأن تتحدد هذه المقدرة بشكل عادل عن طريق مراعاة تحقيق المساواة في توزيع الأعباء العامة بين الأفراد، والذي يتطلب عمومية الضريبة بأن تفرض على جميع الدخول بدون استثناء، وأن تزيد الضريبة بزيادة الدخل، مع الأخذ في الاعتبار تقدير الإعفاءات المناسبة للأعباء العائلية والاجتماعية (الريدي، والحاج، 2022: 40).

2-2: الشفافية: أحد أهم مبادئ النظام الضريبي الجيد هو الشفافية والوضوح، والفكرة الأساسية من الشفافية هو ان يعرف المكلف الضريبي أن الضريبة موجودة، وأن يكون قادرا على فهم وتحديد مقدارها ومتى تفرض، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الثقة بين المكلف والدوائر الضريبية، كما تساهم الشفافية في تحقيق مصداقية النظام الضريبي، بحيث يتمكن المكلف من تحديد الالتزامات الضريبية المستقبلية بدقة، والتأكد بأن المكلفين الآخرين يلتزمون بدفع الضريبة ويتحملون عبء ضريبي مماثل.

3-2: اليقين: ويرتبط هذا المبدأ بمدى وضوح الضريبة بالنسبة للفرد الملتزم بدفعها ووضوح كافة الاحكام المتعلقة بالنظام الضريبي، ومعرفة المكلف لحقوقه وواجباته، مما يترتب عليه قناعاته بسداد الضريبة المستحقة عليه ضمن القوانين الضريبية المعمول بها، بعيدا عن التحيز لجهة معينة دون غيرها، وتحقيقا لمبدأ اليقين يستدعي سهولة إجراءات احتساب وتحصيل الضرائب، وضرورة مراعاة التعديل المناسب والمدرّوس للقوانين الضريبية. وهذه الإجراءات يجب أن تبين بأن الالتزام الضريبي يجب أن يكون متوقع وقابل للحساب من قبل المكلف بسهولة ودون الحاجة إلى محاسبين وخبراء (حزمة، 2018: 23).

4-2: البساطة: يرتبط هذا المبدأ بالبساطة التي يجب أن تتمتع بها الضرائب المفروضة من جانب القائمين على إدارتها ومن جانب بساطته الفهم لدافع الضريبة، بحيث إنه لا تكون الإجراءات والتشريعات الضريبية معقدة، وألا يكون هناك مجال للاختلاف في تفسيرها بين الإدارة والمكلفين، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التكاليف بالنسبة للإدارة وللمكلفين من خلال لجوء المكلف إلى استشاريين في الضريبة (بن سليمان، وفاطمي، 2023: 6). وتؤدي البساطة التي يجب أن يتمتع بها النظام الضريبي المفروض وخلوه من التعقيدات إلى ثبات الممارسات الضريبية، مع الأخذ في الاعتبار عدم الاختلال بالأهداف العامة التي وضع النظام الضريبي من أجلها.

5-2: زيادة إيرادات الحكومة أو الدولة: الهدف الأساسي لأي نظام ضريبي هو الحصول على الأموال اللازمة لتغطية النفقات العامة للدولة، على الرغم من وجود أهداف أخرى اقتصادية واجتماعية في ظل تنامي الدور التدخلية للدولة، واستناداً إلى هذا الهدف فإن النظام الضريبي الجيد يجب أن يساعد الحكومة في زيادة الإيرادات الضريبية، من خلال مساعدتها في تحديد كمية وتوقيت الإيرادات الضريبية التي يمكن تجميعها وتوقيت الحصول لهذه الإيرادات، وبالتالي فإن النظام الضريبي يجب أن يمتلك مستوى من التنبؤ والثقة بهذا الخصوص، بالإضافة إلى تضمينه لقواعد ضريبية تحد من إمكانية التهرب الضريبي، ولا تسمح للمكلف بالتأثير على الدخل باستخدام بدائل محاسبية اختيارية.

6-2: الاقتصاد في التكاليف: يقضي هذا المبدأ ضرورة تخفيض نفقات تحصيل الضرائب، بحيث يكون الفرق بين ما يدفعه المكلف من ضرائب وما يصل إلى خزانة الدولة أقل ما يمكن (حزمة، 2018: 25). أي أن على النظام الضريبي تخفيض التكاليف الضريبية إلى الحد الأدنى لكل من الإدارة الضريبية والمكلف الضريبي، وتتضمن هذه التكاليف التكلفة الإدارية للحكومة التي تتأثر بعدد من الضوابط الضرورية للإدارة الضريبية، بالإضافة إلى تكاليف الالتزام التي يتحملها المكلف الضريبي، والتي تنشأ من الالتزام في التوثيق والحساب ضمن سياق تقديرات الدخل.

7-2: تخفيض الفجوة الضريبية: يجب أن يعمل النظام الضريبي الجيد والفعال على تخفيض الفجوة الضريبية الناتجة عن الفرق بين الضرائب المدينة وبين الضرائب التي تدفع طوعاً، والتي تنشأ نتيجة وجود أخطاء متعمدة أو غير متعمدة من قبل المكلف. وبالتالي يتعلق هذا المبدأ بمدى كفاءة النظام الضريبي وفعاليته ومدى عقلانية التشريعات وقابليتها للتنفيذ في ضوء الواقع الاقتصادي والاجتماعي، من خلال سلامة التقديرات ومستوى تأهيل الإدارة الضريبية القائمة على التنفيذ (سليمان، 2024: 99).

8-2: الملاءمة: ويقصد بها ملاءمة وانسجام مواعيد تحصيل الضريبة والوعاء الضريبي ومعدل الضريبة وإجراءات التحصيل الضريبي من جهة، مع ظروف المكلف وتوقيت دخله من جهة أخرى، ولكي تتمكن الدولة من تحصيل إيراداتها في الوقت المناسب مما يمكنها من استغلالها بطريقة مثمرة، وفي نفس الوقت لا يشعر المكلف بنوع من العبء تلجأ الدولة لعدة أساليب مثل: السماح بالتقسيم،

وكذا اتباع أسلوب الخصم التشجيعي للمكلف لضمان عدم تأخره وتقليل نسب التهرب من أداء واجبه المالي تجاه الدولة (حزمة، 2018: 24).

9-2: الحياد: يشير مبدأ الحياد إلى أن النظام الضريبي يجب أن يعالج الدخل المتولد من جميع الصفقات الاقتصادية المتماثلة بشكل مماثل، بحيث تفرض عليها ضريبة موحدة، بغرض تجنب أن تعمل الضريبة على تشجيع أو إعاقة بعض الأنشطة الاقتصادية للمكلف، وبالتالي فإن تأثير القانون الضريبي على قرارات المكلفين فيما يتعلق بإجراء صفقات معينة يجب أن يبقى في الحد الأدنى، حيث يجب أن يكون النظام الضريبي الفعال محايداً، وهذا يعني أن الاستثمارات والأعمال كالخيارات الاقتصادية يجب أن تتم بدون أي اعتبار لنتائج الضريبة لهذا الاختيار، بل أن يركز المستثمر فقط على مدى أفضلية الاستثمار دون الأخذ في الاعتبار النتائج الضريبية، لأن نتائج الضريبة لن تتغير بغض النظر عن الاختيار الذي تم الأخذ به (عبدالله، 2015: 68).

10-2: الكفاءة الاقتصادية: تنتج تكاليف الكفاءة حسب الآراء الاقتصاديين من الضرائب التي تؤثر على سلوك المكلفين وقراراتهم الاقتصادية سواء في قرارات الادخار او قرارات الاستهلاك، حيث يقوم المكلفين أو دافعو الضرائب بالموازنة بين تكاليف الضريبة والمنافع الحكومية التي يمكن ان يحصلوا عليها من البرامج والخدمات التي تقدمها الدولة. كما ان عدم الحياد بفرض نسب ضريبية مختلفة سواء على الأفراد أو على مصادر الدخل أو بين أنواع الانفاق، يؤدي إلى اتخاذ المكلفين قرارات غير فعالة عند استخدام مواردهم الاقتصادية، وقد يجبرهم على الاستثمار في أنشطة قد تكون ذات عائد إلا انها ليست مفيدة للاقتصاد، وبالتالي النظام الضريبي الفعال يجب ان لا يعرقل الطاقة الإنتاجية للاقتصاد ويعيق أهداف الاقتصاد الوطني مثل: النمو الاقتصادي، والتكوين الرأسمالي، والقابلية للمنافسة (عبدالله، 2015: 69).

3: العلاقة بين المعايير المحاسبية الدولية والفعالية الضريبية:

اهتمت مؤخراً العديد من الدراسات بتناول الدور الذي تلعبه معايير المحاسبية الدولية وعلاقتها بزيادة الفعالية الضريبية، حيث هدفت دراسة (نزال، 2008) إلى بيان مدى التوافق بين تشريعات ضريبية الدخل في فلسطين مع المبادئ المحاسبية والمعايير الدولية للتقرير المالي، وتوصلت إلى أنه لا يوجد اختلاف جوهري بين الإيرادات المعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، والإيرادات المعدة وفقاً لقانون ضريبة الدخل، وأن ظهور الاختلاف يوجد بين المصروفات المحاسبية والمصروفات الضريبية، نتيجة رغبة المشرع الضريبي عمداً في وجود هذا الاختلاف لغاية الرقابة على بنود القوائم المالية، مثل: تحديد نسبة معينة لمصروفات الضيافة خوفاً من المغالاة فيها، أو الشك في بعض القيم والمعلومات المفصح عنها. كما أوصت بضرورة تشجيع الشركات المساهمة الخاصة على الالتزام بالمبادئ المحاسبية والمعايير الدولية في إعداد حساباتها الختامية، لأنه يتيح فرصة لسهولة المقارنة لمستخدمي البيانات المالية.

وأكدت نتائج دراسة (جاو، وحمدى، 2014) على أنه يمكن تحقيق العديد من الأهداف لو حدث توافق بين المعايير المحاسبية الدولية والنظام الضريبي، مثل تحقيق الحوكمة الضريبية، والتقليل من عملية التهرب والغش الضريبي. كما أكدت على ضرورة تكييف الإطار القانوني والتشريعي مع المستجدات التي أتت بها المعايير المحاسبية الدولية. بالإضافة إلى ضرورة الاستفادة من الدول التي لها تجارب سابقة فيما يتعلق بتوفير المتطلبات الضرورية لتكييف البيئة، ومتطلبات تطبيق هذه المعايير، وكذا ضرورة اعتماد استراتيجية تكوين طويلة المدى تسعى من خلالها إدارة الضرائب إلى ترسيخ الثقافة المحاسبية الجديدة المستندة للممارسة الدولية.

وهدف دراسة (عبدالله، 2015) إلى بيان أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير كقواعد محاسبية معتمدة لتحديد النتائج الصافية على فعالية النظام الضريبي السوري، والتي أكدت على أن عملية تطبيق هذه المعايير يساهم في حياد وكفاءة النظام الضريبي، وبالتالي زيادة الحصيلة الضريبية، كما أن اعتمادها كقواعد محاسبية لتحديد النتائج الصافية ساهم في عدالة النظام الضريبي والحد من التهرب الضريبي وزيادة فعالية النظام الضريبي.

وبينت دراسة (سعيداني، 2017) مدى تأثير تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على النظام الضريبي وتوقيت الاعتراف بالإيرادات والعبء الضريبية وفقاً للمعيار الدولي رقم 12، حيث أشارت إلى أنه بالرغم من أن معظم دول العالم تمتلك تشريعات ضريبية تحدد بشكل تفصيلي العناصر المحددة للربح الضريبي وتوقيت الاعتراف بالإيرادات والأعباء الضريبية، إلا أن المعيار الدولي رقم 12 يوفر معالجة للضرائب المستحقة والتغير الحاصل في الضرائب المؤجلة الناشئة عن الفروقات الزمنية والخسائر الضريبية غير المستخدمة لتحديد العبء الضريبي، وهو ما يؤدي إلى إظهار الصورة الصادقة والحقيقية للوضع المالي للمؤسسة وأدائها المالي.

وفي سياق آخر هدفت دراسة (بن نابي، 2017) إلى معرفة مدى توافق النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية مع التشريع الضريبي الجزائري، والتي أكدت على أنه بالرغم من تغيير النظام المحاسبي المالي في الجزائر الذي حمل انعكاسات ناتجة عن تغير الممارسات والتطبيقات المحاسبية، تبعاً لتغير مفاهيم ومبادئ وقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي، إلا أن هناك استمرارية في الثقافة المحاسبية التي كانت سائدة في السابق والقائمة على الخلفية الضريبية، وهذا يدل على أن المؤسسة الصناعية للعتاد الصحي مجال التطبيق تقوم بإعداد قوائمها لغرض ضريبي. وأوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر بالقوانين الضريبية لجعلها أكثر ملاءمة مع النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية.

وسعت دراسة (يمانى، 2018) لمعرفة أثر تبني المملكة العربية السعودية لمعايير المحاسبة الدولية على تحديد الوعاء الضريبي، وقد تم إجراء مقارنة بين ما ورد في معايير المحاسبة الدولية وما ورد في نظام ضريبة الدخل السعودي ولائحته التنفيذية حول البنود التي لها تأثير مباشر على تحديد هذا الوعاء،

وتبين أن تحديد الوعاء الضريبي وفقاً لنظام ضريبة الدخل السعودي كان أقل منه وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، وأرجعت الدراسة ذلك إلى أن نظام ضريبة الدخل اشتمل على نصوص تجعل الوعاء الضريبي منخفضاً نسبياً وذلك من أجل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية.

وبصورة أكثر تحديداً هدفت دراسة (خلف، 2019) إلى بيان أهمية تبني المعايير المحاسبية الدولية رقم 16-36 وأثرها في عملية التحاسب الضريبي وجذب الاستثمار الأجنبي بالتطبيق على عينة من المصارف الأجنبية المستثمرة في البيئة المحلية العراقية. وبينت النتائج إلى وجود تأثير إيجابي لاستعمال المعايير المحاسبية الدولية لهذه الشركات، فضلاً عن دورها في جذب الاستثمارات الأجنبية، لأنها تولد ثقة لدى المستثمرين من قدرتهم على دخول الأسواق الخارجية والمنافسة الدولية، بالإضافة إلى دورها في إضفاء مزيد من الملاءمة والعدالة الضريبية من خلال قابلية القوائم المالية للفهم، كونها واكبت التطورات والتغيرات البيئية الدولية وتجنب التهرب الضريبي، وبالتالي تحسين العلاقة بين المكلف والسلطة الضريبية.

وتناولت دراسة (الناغي وأصغر، 2021) أثر تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية في رفع مصداقية البيانات المالية ورفع مستوى الشفافية للمؤسسات الاقتصادية العراقية، وبالتالي أثرها على تحديد وعاء الضريبة على الدخل. وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد تأثير معنوي لتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية على ضرائب الدخل المفروضة على الشركات العراقية، وأرجعت ذلك إلى أن العراق مازالت وبخطوات بطيئة في طور التطبيق للمعايير الدولية المحاسبية والتقارير المالية، نتيجة لوجود عدد من المعوقات والصعوبات والتحديات التي تقابل الكثير من الشركات والمؤسسات في القطاع الخاص أو العام عند التحول لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، أما بالنسبة للقطاع المصرفي فقد تم التحول الكامل لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في دولة العراق.

ومن خلال تحليل الكشوفات المفصح عنها في الحسابات الختامية كدراسة حالة والمتعلقة بالمعايير (9، 12، 15، 16، 21، 36) هدفت دراسة (الطويل وبن مبروك، 2025) إلى بيان أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الوعاء الضريبي، وبينت نتائج الدراسة إلى أن تطبيق المصرف الأهلي العراقي لهذه المعايير يؤثر في الوعاء الضريبي. وأوصت الدراسة المصارف بالتأكد من أن السياسات المحاسبية والضريبية متمسقة وموحدة، وذلك لتجنب الفروق الكبيرة بين التقارير المالية لأغراض المحاسبة والضرائب، مما يقلل من مخاطر الاختلافات الزمنية التي تؤدي إلى نشوء التزامات ضريبية مؤجلة.

وبناء على ما تقدم من عرض لنتائج الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين التحول نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والفعالية الضريبية، أمكن للباحث صياغة الفرضية الأولى للدراسة على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحول الشركات اليمنية نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية على الفعالية الضريبية بمصلحة الضرائب اليمنية.

4: إدارة المعرفة:

يشير مصطلح المعرفة إلى أنها مزيج ضمني من المعلومات والخبرة والإدراكات، كما توصف بأنها التقييم باستخدام أدوات متعددة كالحس والتخمين والممارسة، وبأنها الاعتقاد الواضح الذي يزيد من قدرة المنشأة أو الكيان على القيام بعمل كافٍ (Abu Lehyeh, 2021: 15424). وقد تكون المعرفة ضمنية غير رسمية تعتمد على الحس ووجهات النظر والمعتقدات وقيم الأفراد المتراكمة جراء الخبرة، كما أنها قد تكون صريحة (ظاهرة) رسمية موثقة ومعبر عنها كمياً وقابلة للقياس والنقل والتعليم والتداول، يستحضرها الأفراد لأداء أعمالهم بإتقان أو لاتخاذ قرارات صائبة (لعكيزة، 2020: 14-15).

وفي السنوات القليلة الماضية، كان هناك اهتمام متزايد باعتبار المعرفة مورداً تنظيمياً مهماً (Bani, 2017: 2). حيث تعد أحد سمات اقتصاد القرن الواحد والعشرين، وركيزة أساسية للشركات تعتمد عليها للتغيير والتطوير والإبداع والتفوق في بيئة الأعمال، ومن ثم البقاء والاستمرار في سوق تتسم بالمنافسة الشديدة (قرارية، 2019: 168). ونتيجة لإدراك أهمية المعرفة في عصر المعلومات وما صاحبها من التراكم المعرفي والتطورات والتغيرات السريعة التي شهدتها العالم، فقد ظهر حقل جديد وأصبح من المواضيع المهمة والأكثر ديناميكية في الإنتاج الفكري في علم الإدارة يعرف بإدارة المعرفة Knowledge Management، حيث احتلت مكاناً مرموقاً وحيوياً في شتى المجالات الإدارية والفنية والتجارية، وأصبحت بذلك تعتبر من أهم السمات الحيوية للأنشطة التي تؤثر على نوعية جودة العمل (الضاوي، 2007: 16).

وإدارة المعرفة هي أداة الإدارة لخلق معرفة جديدة أو تطوير معرفة سابقة، وتنظيمها وتخزينها ونشرها وتطبيقها، حتى تتمكن المنظمة من استخدامها لتحقيق أهدافها (Abubakar, et al, 2019: 105). حيث يرى (بن حود، 2017: 2) أن إدارة المعرفة هي عملية ديناميكية تتضمن مجموعة من الأنشطة والممارسات الهادفة إلى تحديد المعرفة وإيجادها وتطويرها وتوزيعها واستخدامها وحفظها واسترجاعها، مما ينتج عنه رفع مستوى الأداء وخفض التكاليف وتحسين القدرات المتعلقة بعملية التكيف مع متطلبات التغير السريع في البيئة المحيطة بالمنظمة أو الشركة.

وتكمن أهمية إدارة المعرفة في إسهامها في تعظيم قيمة المعرفة ذاتها عبر التركيز على المحتوى، كما تعزز قدرة المنظمة للاحتفاظ بالأداء التنظيمي المعتمد على الخبرة والمعرفة، وتعمل كأداة تحفيز لتشجيع القدرات الإبداعية لمواردها البشرية لإنشاء معرفة جديدة (الحسون، والراغي، 2021: 580). وهي بذلك تلعب دوراً مهماً في توجيه المعرفة والمهارات المهنية في العمليات التجارية بكفاءة وفعالية، وتدعم الإدارة في صياغة الاستراتيجيات والسياسات والتخطيط والإشراف على عملياتها المختلفة باعتبارها أداة استراتيجية لخلق معرفة شاملة (Bani, 2017: 5).

1-4-العناصر الأساسية لإدارة المعرفة:

ركزت معظم مفاهيم إدارة المعرفة ومداخلها ونماذجها على أن إدارة المعرفة هي عملية (Process) تتكون من مراحل، أو خطوات عدة تعتمد الواحدة على الأخرى، والتي تمكن المنظمة من أن تستعمل كعامل رئيس في إضافة القيمة للمنشأة وتوليدها، والمشاركة فيها، وتخزينها، وتوزيعها، والمحافظة عليها واسترجاعها بقصد التطبيق، أو إعادة الاستخدام (علوان، وآخرون، 2020: 311). حيث تعمل عمليات إدارة المعرفة بشكل تنافسي وتتكامل فيما بينها، لذا دأب أغلب الباحثين مثل:

(Abubakar & et al., 2019) (Gonzalez & Martins, 2017) على رسم هذه العمليات على شكل حلقة، وقد اختلف الباحثون في حقل إدارة المعرفة في عدد وترتيب ومسميات هذه العمليات، فمنهم من أسهب في تعداد تلك العمليات ومنهم من أوجز، وإن لم تستبعد العناصر الرئيسية من اكتساب للمعرفة، وتحويل المعرفة، وتطبيق المعرفة. كما قد يرجع الاختلاف إلى التداخل في عمليات إدارة المعرفة، فضلا عن اختلاف وجهات النظر بينهم، خاصة أن العمليات المتشابهة لها مصطلحات مختلفة يمكن دمجها لتشكيل عملية رئيسية خاصة.

ولتحديد عمليات إدارة المعرفة سيتم اعتماد نموذج (Mertins & et al., 2001: 28) وذلك لكونه يتضمن العمليات الأساسية الشاملة التي أطلق عليها العمليات الجوهرية لإدارة المعرفة والمتضمنة توليد المعرفة، واكتساب المعرفة، وتخزين المعرفة، وتوزيع المعرفة.

1-4-1- اكتساب المعرفة:

نعبر عن قدره المنشأة على الحصول على المعرفة وتخزينها والاحتفاظ بها من أجل استخدامها وإعادة استخدامها وتداولها بين جميع العاملين، بغرض زيادة مهارتهم ورفع قدراتهم الإبداعية والتطويرية اللازمة لرفع كفاءة المنشأة (الطروانة، والمجالي، 2019: 386). وتشير هذه العملية من عمليات إدارة المعرفة إلى مدى قدرة المنظمة أو الشركة على استعمال المعرفة المكتسبة وتطبيقها، من خلال ربطها بالواقع العملي والإفادة منها في حل المشكلات، واغتنام الفرص واتخاذ القرارات وترجمتها إلى سلع وخدمات وعمليات (كراسنة، والخليلي، 2009: 303).

وتعد هذه العملية من أكثر عمليات إدارة المعرفة أهمية، حيث تضمن المنظمة من خلالها امتلاك المعرفة اللازمة لتحقيق أهدافها من المصادر الداخلية، نتيجة التشارك في الخبرات والممارسات وحضور الندوات والمؤتمرات والنقاش والحوار والاتصال بين جماعة العمل والمدير الأقدم، أو من خلال المصادر الخارجية التي تتولى إدارة المعرفة إحضارها عبر الحدود التنظيمية أو المشاركة فيها، ويساعدها في ذلك التطورات التكنولوجية وما تقدمه من تسهيلات (البناء، والخفاجي، 2014: 82).

2-1-4: توليد المعرفة:

تشير إلى قدرة الشركة على ملاحظة الاحتياجات المعرفية التي تحتاجها والحصول عليها بأسلوب علمي وتدوين الآراء والخبرات والتجارب التي تمر بها الشركة من أجل سد الثغرات المعرفية بين الإدارات والأقسام وتوفير البيانات لحل المشاكل (الطروانة، والمجالي، 2019: 386). وتعد بذلك من أهم عمليات إدارة المعرفة التي تتضمن القدرة على الفهم والاستيعاب للمعرفة الظاهرة، والحصول على المعرفة الكامنة في أذهان وعقول المبدعين، ويجب أن يفهم أن ذلك لا يعني الحصول على معرفة جديدة فحسب، وإنما القدرة على الإبداع وتطوير الأفكار والحلول كقيم مضافة، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة المزج بين المعرفة الصريحة الظاهرة والضمنية الكامنة لتكوين معان ومعارف جديدة من هذا المزج (عبدالله، وجرجيس، 2014: 3). إذ أن أعلى درجة من المعرفة تكمن في عقول المستخدمين، لكن من الممكن أن يتم توليد المعرفة الجديدة من خلال أقسام البحث والتطوير والتجريب وتعلم الدروس والتفكير الإبداعي. (لفضة، وعقباوي، 2020: 10).

3-1-4: تخزين المعرفة:

وتشمل العمليات المرتبطة بالاحتفاظ بالمعرفة وإدامتها أو المحافظة عليها وتنظيمها وتسهيل البحث والوصول إليها وتيسير سبل استرجاعها (لفضة، وعقباوي، 2020: 10). وتعد هذه العملية بمثابة الذاكرة التنظيمية للمنظمة أو الشركة التي تشتمل على المعرفة الموجودة في أشكال مختلفة، بما فيها الوثائق المكتوبة والعمليات المخزنة في قواعد البيانات الإلكترونية، والمعرفة الإنسانية المخزنة في النظم الخبيرة، والمعرفة الموجودة في الإجراءات والعمليات التنظيمية الموثقة، والمعرفة الضمنية المكتسبة من الأفراد، وبالتالي تكتسب هذه العملية أهمية كبرى في المنظمات والشركات التي تعاني من معدلات عالية لدوران العمل وعدم وجود استقرار وظيفي، وبالتالي فقدان المعرفة الضمنية بسبب عدم توثيقها عند مغادرة العاملين (عبدالله، وجرجيس، 2014: 3).

4-1-4: توزيع المعرفة:

وهي العملية التي يتم من خلالها إيصال المعرفة الضمنية أو الصريحة إلى الآخرين (لفضة، وعقباوي، 2020: 11). والتي تتطلب تبادل الأفكار والخبرات والممارسات بين العاملين، من خلال وجود عملية اتصال بين بعضهم البعض، والاعتماد على وجود آليات فعالة يمكن أن تكون رسمية، مثل: التقارير وأدلة العمل والتدريب والاجتماعات الرسمية المخططة والتعلم أثناء العمل، أو غير رسمية تأخذ طابعا رسميا مقننا، مثل: الاجتماعات والندوات والحلقات النقاشية، والتي تتم عادة في غير أوقات العمل الرسمية، ويمكن للآليات الرسمية أن تكون أكثر فعالية وأن تضمن نقل أكبر للمعرفة، إلا أنها قد تعوق عملية الابتكار، ولذا فإن الجمع بين الآليات الرسمية وغير الرسمية من شأنه أن يؤدي إلى فعالية أكبر في نقل وتوزيع المعرفة (مهدي، 2015: 9-10).

ومن كل ما سبق، يمكن القول أن عمليات اكتساب وتوليد وتخزين وتوزيع المعرفة، تعتبر عملية مستمرة يتم فيها تبادل ومشاركة المعرفة المكتسبة من مصادرها المختلفة بين الافراد والجماعات داخل المنظمة أو الشركة، باستخدام الوسائل الإدارية والتكنولوجية المتاحة، فالمعرفة تأتي من العمل، إذ تتطلب التعلم والشرح، عن طريق التجريب والتطبيق مما يحسن مستوى المعرفة ويعمقها.

5: العلاقة بين إدارة المعرفة والمعايير المحاسبية:

في مجال دراسة العلاقة بين إدارة المعرفة والمعايير المحاسبية الدولية، تعرضت دراسة زويلف (2008) إلى بيان أثر اقتصاد المعرفة في نظام الإبلاغ المالي، من خلال توضيح تأثيره في بعض عناصره المتمثلة (بالمعلومات، ومعدو المعلومات، والعاملون في الحقل المحاسبي، وقنوات توزيع المعلومات، والممارسات، والمعايير المحاسبية ذات العلاقة بالإبلاغ المالي)، كما هدفت أيضاً إلى معرفة انعكاسات اقتصاد المعرفة على قدرة نظام الإبلاغ المالي في توفير احتياجات الأطراف المستفيدة من معلوماته. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة معنوية بين التغير الذي طرأ على الإبلاغ المالي (كمحصلة لتأثير اقتصاد المعرفة في عناصره سابقة الذكر) وقدرته على تلبية على تلبية احتياجات مستخدمي مخرجاته من متخذي القرار.

ولبيان متطلبات التوجهات الحديثة في استكمال المعرفة المحاسبية وتوحيدها وتطويرها وإدارتها سواء ارتبطت هذه المعرفة بالممارسة العملية أو بالإطار النظري للمحاسبة، خلصت دراسة (صافو، 2015) إلى أن آليات إدارة المعرفة قد أثرت بشكل كبير على الممارسات المحاسبية بتطوير العديد منها، وكذا تطوير المعايير المحاسبية المرتبطة بها، وأصبح للمحاسبة بعد وظيفي كعلم تجاوز اهتمامها الإطار الإجرائي الخاص بأساليب التسجيل والتبويب للبيانات، كما صارت عملية تنظيم وتوحيد وإدارة المعارف المحاسبية أمراً حتمياً، لأنها تمس بشكل مباشر الخصائص الواجب توافرها في المعلومات المالية، مما يضمن فاعليتها في اتخاذ القرارات.

وللتعرف على أثر تطبيق إدارة المعرفة على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك العاملة في الأردن، أظهرت نتائج دراسة (Bani & Al Sharay, 2017) أنه يوجد تأثير معنوي للمعرفة المعرفية والمعرفة الضمنية على جودة المعلومات المحاسبية في هذه البنوك بدرجة عالية. بينما بينت النتائج كذلك عدم وجود تأثير معنوي بدرجة عالية للمعرفة الفنية، وجاء تأثير المعرفة الصريحة، والمعرفة التخطيطية على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك العاملة في الأردن بدرجة متوسطة. واتفقت دراسة (لعكيكرة، 2020) مع هذه الدراسة حيث توصلت إلى وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للمعرفة المحاسبية الضمنية على جودة المعلومة المالية المعروضة في الكشوف المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية. وأوصت بالاهتمام بالجانب المعرفي للقائمين على المحاسبة لما له من دور جوهري في تخطي صعوبات تطبيق النظام المحاسبي.

وهدف دراسة (الطروانة والمجالي، 2019) إلى معرفة أثر إدارة المعرفة في تطبيق المعايير المحاسبية بالتطبيق على البنوك التجارية الأردنية، وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها وجود أثر لإدارة المعرفة في تطبيق المعايير المحاسبية، وأن إدارة المعرفة تفسر ما مقداره 66.2% من التباين في تطبيق المعايير المحاسبية في هذه البنوك. كما أوصت بالعديد من التوصيات، أهمها: ضرورة العمل على إيجاد ثقافة تنظيمية تعزز الاستخدام الأمثل والفعال لأبعاد إدارة المعرفة في البيئة التنظيمية، والارتقاء بهذه الأبعاد إلى المستويات العليا المرغوب بها، بغية تطبيق المعايير المحاسبية في البنوك محل التطبيق.

كما هدفت دراسة (الغامدي، والقرني، 2020) إلى التعرف على الدور الذي تلعبه المؤسسات المهنية الدولية في تعزيز وتمكين إدارة المعرفة كممارسة مهنية منتظمة ومنهجية قادرة على تحقيق العوائد. وأكدت نتائج الدراسة على أن العديد من المؤسسات الرائدة ذات الانتشار المهني التي تتكفل بإصدار المعايير ومنها المنظمة الدولية أصبحت تلبى مفاهيم واستراتيجيات إدارة المعرفة بشكل تطبيقي مهني ضمن أدبياتها وأدلتها ومعاييرها، كما أنها تبحث دوماً عن أفضل السبل لتطويع إدارة المعرفة ضمن التخصص المهني الذي تخوض فيه لغرض زيادة الفعالية وتحسين الكفاءة والحفاظ على راس المال الفكري والمساهمة في التعلم المنظمي، والذي جاء كحاجة منظمية أصيلة وضغطية في عصر اقتصاد معرفي يركز على الموارد المعرفية أكثر من أي موارد آخر.

وحاولت دراسة (Quintero, 2023) تناول المعالجة المحاسبية والمالية لإدارة المعرفة كأصل ملموس من منظور تحليلي وتفسيري للمواقف المشتركة لمجموعة من الدراسات المحاسبية، وذلك من خلال استخدام المصادر الوثائقية الأولية المتعلقة بمؤسسة معايير التقارير المالية الدولية ومعايير المحاسبة الدولية، وأيضاً من المصادر الثانوية ذات الشمولية المنخفضة، مثل المراجعات المنهجية التي تمثل أوصافاً للوثائق الأولية، لمعرفة وجهات نظر أخرى حول الموضوع الذي تمت مراجعته. وتوصلت الدراسة إلى أن إدارة المعرفة لا تلبى أحد المتطلبات الثلاثة لتكوينها كأصل غير ملموس، لأنه لا يمكن التحكم فيها، على الرغم من أنها عنصر محتمل في نمو المنظمة وقدرتها التنافسية، إلا أنه لا يمكن تحديدها كمياً لقياسها وفحصها.

وبناء على ما تقدم من عرض لنتائج الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين المعايير المحاسبية وإدارة المعرفة، أمكن للباحث صياغة الفرضية الثانية للدراسة على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحول الشركات اليمنية نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية على إدارة المعرفة بمصلحة الضرائب اليمنية.

6: العلاقة بين إدارة المعرفة والفعالية الضريبية:

حظيت دراسة طبيعة الدور الذي تلعبه ممارسات عمليات إدارة المعرفة في زيادة الفعالية الضريبية بالمزيد من الاهتمام البحثي مؤخراً، حيث هدفت دراسة (الطويل، والعامري، 2017) إلى تحديد أثر المعرفة الضريبية في أبعاد تكاليف الامتثال الضريبي (التكاليف النقدية، تكاليف الوقت، التكاليف

النفسية) عبر استطلاع آراء عينة من المحاسبين والمدراء المفوضين والماليين العاملين في الشركات المساهمة. وتوصلت الدراسة إلى ضعف اهتمام الشركات عينة البحث بالمعرفة الضريبية رغم تأثيرها في تخفيض تكاليف الامتثال، كما أكدت النتائج إلى عدم وجود خدمات ضريبية حقيقية تقدمها الإدارة الضريبية، مما جعل أغلب هذه الشركات تستعين بالمستشارين والخبراء للحصول على المعلومات والتوجيهات لاستكمال إجراءات الضريبة مما ساهم في رفع تكاليف الامتثال.

وهدف دراسة (الربيعي، وعلوان، 2018) إلى قياس العلاقة والأثر لعمليات إدارة المعرفة المتمثلة بأبعادها الستة (تشخيص المعرفة، وتحديد أهداف المعرفة، وتوليد المعرفة، وتحسين المعرفة، وتوزيع المعرفة، وتطبيق المعرفة) في الأداء الضريبي للهيئة العامة للضرائب المتمثل بأبعاده الأربعة (المالي، والزبائن /المكلفين، والعمليات الداخلية، والتعلم والنمو)، من خلال استخدام البرامج المحوسبة للتدريب والتطوير الوظيفي للهيئة التي تساعد في إضافة معرفة للعاملين لديها. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، إن عمليات إدارة المعرفة قد حققت ارتباطات طردية إيجابية وذات دلالة معنوية مع أبعاد الأداء الضريبي في الهيئة على المستوى الكلي، الأمر الذي يشير إلى تماسك المتغيرين بمعنى أن تطبيق عمليات إدارة المعرفة يحقق الأداء الضريبي.

وعلى نفس السياق هدفت (Subroto, 2020) إلى بيان أثر تطبيق إدارة المعرفة في الإدارة الضريبية الإندونيسية، المديرية العامة للضرائب (DGT)، وبينت النتائج أن مبادرة إدارة المعرفة لا تزال في مهدها نسبياً من حيث الوعي والاستعداد. كما أن تطوير إدارة المعرفة (KM) في القطاع العام متأخر نسبياً مقارنة بتطورها في قطاع الأعمال والإدارة الضريبية ليست استثناءً، والذي يتعارض مع حقيقة وفرة المعرفة في عملية الضرائب، فضلاً عن حجم الفوائد المحتملة التي قد تجلبها إدارة المعرفة في تطوير الإدارة الضريبية. وصنفت الدراسة ما لا يقل عن ثلاث فوائد رئيسية لإدارة المعرفة في عملية الضرائب، والتي تتعلق بتحسين الإدارة الضريبية، والامتثال الضريبي، ومنع سوء الإدارة والاختلاس في الإدارة الضريبية.

كما بينت دراسة (علوان، وآخرون، 2020) أثر أبعاد عمليات إدارة المعرفة (اكتساب المعرفة، تنظيم المعرفة، نقل المعرفة) في تحقيق التفوق الضريبي للهيئة في العراق. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية وإيجابية بين عمليات إدارة المعرفة والتفوق الضريبي، وأن هناك تأثير معنوي وإيجابي لعمليات إدارة المعرفة في هذا التفوق، بالرغم من ضعف الوسائل التكنولوجية في الهيئة التي تساعد العاملين في تشخيص واكتساب المعرفة. وأوصت الدراسة بتطوير الوسائل التكنولوجية التي تساعد العاملين في تشخيص واكتساب المعرفة، والبحث على استخدام التقنيات والانترنت للحصول على معارف متطورة، وكذا استثمار المعرفة الضمنية المتمثلة ب (الحدس، والخبرة، والتفكير، المهارة) المتوفرة لدى العاملين، وتحويلها إلى معرفة ظاهرة واستعمالها في عمليات إدارة المعرفة من أجل تحسين الأداء الضريبي.

وفي نفس الاتجاه هدفت دراسة (دربال، وزغلامي، 2022) إلى بيان دور إدارة المعرفة في تحسين الخدمة العمومية بمديرية الضرائب لولاية تبسة في الجزائر، وتوصلت إلى أن إدارة المعرفة ساهمت باهتمام مديرية الضرائب للولاية بالأفراد ذوي الخبرة الذين يكتسبون مخزون معرفي متميز، وكذا على تحسين الخدمة العمومية فيها، من خلال تمتعها بموقع ملائم يسهل الوصول إليها، كما ساهمت في التعاون مع العملاء وتقديم الخدمات لهم بكل دقة وسرعة، بالإضافة إلى الاستجابة إلى شكاويهم واستفساراتهم، وكلها عوامل تؤدي إلى شعور العملاء بالثقة والأمان في التعامل مع المديرية وبالتالي كسب رضاهم.

ومن منظور آخر هدفت دراسة (Elsayed, 2023) إلى تناول تأثير إدارة المعرفة القائمة على الأنطولوجيا (هي طريقة لإظهار خصائص مجال الموضوع وكيفية ارتباطها، من خلال تحديد مجموعة من المصطلحات والتعبيرات العلائقية التي تمثل الكيانات في مجال الموضوع نفسه) في تحسين إجراءات المحاسبة الضريبية وتقليل المخاطر الضريبية في الدول النامية، بالتطبيق على مصلحة ضرائب الدخل المصرية. وأظهرت النتائج مزايا عديدة مرتبطة باستخدام الأنطولوجيا في إدارة الضرائب. إذ يمكنها خفض تكاليف خدمات الاستشارات الضريبية، وتقليل الأخطاء في حسابات الضرائب، وتعزيز توليد الإيرادات الضريبية من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة. كما أكد التحليل التجريبي للدراسة وجود علاقة إيجابية بين إدارة المعرفة القائمة على الأنطولوجيا وتحسين إجراءات المساءلة، بالإضافة إلى وجود علاقة إيجابية مع تقليل المخاطر الضريبية.

ولبيان تأثير ممارسات إدارة المعرفة على أداء تحصيل الضرائب في هيئة الإيرادات الكينية في مقاطعة نيروبي، توصلت دراسة (Orlale & Kanyua, 2023) إلى أن اكتشاف المعرفة وكذا اكتساب المعرفة لهما علاقة إيجابية ومهمة على أداء تحصيل الضرائب. كما توصلت أيضا إلى أن ممارسات إدارة المعرفة الفعالة يمكن أن تساعد في تحسين أداء تحصيل الضرائب، وهو أمر مهم لسلطة الإيرادات والحكومة ككل. وأضافت نتائج الدراسة أن تعيين الموظفين، وإشراك أصحاب المصلحة مثل دافعي الضرائب والمنافسين، ووجود قاعدة معرفية، كلها لها تأثير كبير على أداء تحصيل الضرائب.

وسعت دراسة (Al-Kaab, 2024) إلى فحص العلاقة بين استراتيجيات إدارة المعرفة في تعزيز الامتثال الضريبي لدى السلطة الضريبية في دولة العراق، وتوصلت النتائج إلى أن استراتيجيات إدارة المعرفة، والتثقيف الضريبي تحديداً، تؤثر بشكل مباشر على تطوير الامتثال الضريبي والحد من التهرب الضريبي على مستوى الدولة، وأرجعت الدراسة هذا التأثير الملحوظ إلى الترابط والأهمية المتبادلة لاستراتيجيات إدارة المعرفة سواء في سياقات محددة أو ضمن المجال الشامل لإدارة المعرفة، والذي من المتوقع أن يفتح آفاقاً جديدة لمديري الإدارة الضريبية من خلال تنظيم استراتيجيات إدارة المعرفة لديهم

ومواكبة التطور والتغيير والتحسين، وهو ما يُسهم في الارتقاء بالامتثال الضريبي، وبالتالي تعظيم الأصول المالية للدولة.

وبناء على ما تقدم من عرض لنتائج الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين إدارة المعرفة والفعالية الضريبية، أمكن للباحث صياغة الفرضية الثالثة للدراسة على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المعرفة على الفعالية الضريبية بمصلحة الضرائب اليمنية.

7: تأثير إدارة المعرفة كمتغير وسيط في العلاقة بين المعايير المحاسبية الدولية والفعالية الضريبية:

من الطرح السابق للعلاقة بين متغيرات الدراسة تبين أنه لا توجد دراسة تختبر العلاقة بين التحول نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية كمتغير مستقل، وإدارة المعرفة كمتغير وسيط، والفعالية الضريبية كمتغير تابع، إذ لم يتمكن الباحث من الحصول على دراسة تناولت العلاقة غير المباشرة بصورة متكاملة، وبالتالي تم تحديد الفجوة البحثية في أنه هناك تعدد عوامل (التحول نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وإدارة المعرفة) التي تؤثر في مستوى الفعالية الضريبية بمصلحة الضرائب اليمنية، مما يتطلب ضرورة البحث في أثر تلك العوامل مجتمعة على الفعالية الضريبية، كمحاولة من الباحث للكشف عن منظور أكثر شمولية للفعالية الضريبية، حيث أن عملية التحول نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بمفرده ليس كافياً، إذ أن هذا التحول يتطلب أن يتكامل معه إطار إدارة المعرفة بأبعادها (اكتساب المعرفة، توليد المعرفة، تخزين المعرفة، توزيع المعرفة) للسماح لمصلحة الضرائب اليمنية بتطوير وتوجيه المعرفة والمهارات المهنية بكفاءة وفعالية لأفرادها، وتعزيز قدرتها في الاحتفاظ بالأداء التنظيمي المعتمد على الخبرة والمعرفة، بالإضافة إلى تحفيز وتشجيع القدرات الإبداعية للموارد البشرية لمصلحة الضرائب اليمنية لإنشاء معرفة جديدة.

ومن ثم فإن الدراسة الحالية في أحد فروضها تسعى إلى اختبار دور إدارة المعرفة كمتغير وسيط في العلاقة بين التحول نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية كمتغير مستقل والفعالية الضريبية كمتغير تابع، وهو ما لم تتناوله أي دراسة سابقة -على حد علم الباحث- وعليه يمكن صياغة الفرضية الرابعة للدراسة كما يلي:

الفرضية الرئيسية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المعرفة كمتغير وسيط في العلاقة بين تحول الشركات اليمنية نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية والفعالية الضريبية بمصلحة الضرائب اليمنية.

سادسا : منهج الدراسة وإجراءاتها :

يتناول هذا الجزء الإجراءات التي اتبعتها الباحثة لتطبيق أداة الدراسة والتحليل الوصفي للبيانات، حيث يتضمن عرضاً للطريقة والإجراءات التي أُتبعت في تنفيذ الدراسة، وشمل ذلك وصف منهج الدراسة ومجتمع الدراسة وعينيتها، وطريقة إعداد الأداة، والإجراءات التي اتخذت للتأكد من صدقها وثباتها، والمعالجات الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات الأساسية، والتوزيع التكراري والإحصاء الوصفي لبيانات الدراسة، وقد تناول الباحث ذلك بشيء من التفصيل كما يلي:

1-مجتمع الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من الأشخاص الذين يسعى الباحث إلى أن يعمم عليهم النتائج، ويتكون مجتمع الدراسة من جميع مأمورين ومراجعين الوحدة التنفيذية للضرائب على كبار المكلفين المركز الرئيسي في العاصمة صنعاء.

2-عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية، حيث تم توزيع (250) استبانة على مأمورين ومراجعين الوحدة التنفيذية للضرائب على كبار المكلفين المركز الرئيسي، وتم استرجاع (182) استبانة صالحة للتحليل، ونسبة 72.8٪، لتكون عينة الدراسة مكونة من (182) من مأمورين ومراجعين الوحدة التنفيذية للضرائب على كبار المكلفين في مصلحة الضرائب اليمنية.

3-بناء الأداة:

اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة لجمع البيانات، والمعلومات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة، باعتبارها من أنسب أدوات البحث العلمي التي تحقق أهداف الدراسة الميدانية للحصول على معلومات، وحقائق مرتبطة بواقع الدراسة الحالية، وتم تصميم الاستبانة بثلاثة متغيرات (مستقل، وسيط، تابع)، وكل متغير يشمل مجموعة من العبارات موزعة على عدد من الأبعاد، واعتمدت الدراسة في إعداد وتصميم الاستبانة، بناءً على ما توصلت إليه الدراسات والأبحاث السابقة ذات العلاقة، والاستفادة من الباحثين المتخصصين، وبما يتناسب مع متغيرات الدراسة، وبيئة مجتمع الدراسة. وقد تكون الاستبانة من الآتي:

القسم الأول: يتضمن المتغيرات الديموغرافية والوظيفية، والتي شملت: (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة).

القسم الثاني: وتضمن البيانات الأساسية لمتغيرات الدراسة موزعة على ثلاثة متغيرات هي

كالتالي:

المتغير الأول (المستقل): التحول نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية: وتضمن (14) عبارة.

المتغير الثاني (التابع): الفعالية الضريبية: وتضمن (30) عبارة موزعة على (10) أبعاد هي: العدالة، الشفافية، اليقين، البساطة، زيادة الإيرادات الحكومية، الاقتصاد في النفقات، الملاءمة، تخفيض الفجوة الضريبية، الحياد، الكفاءة الاقتصادية).

المتغير الثالث (الوسيط): إدارة المعرفة: وتضمن (16) عبارة موزعة على (4) أبعاد هي: (اكتساب المعرفة، توليد المعرفة، تخزين المعرفة، توزيع المعرفة).

وتم قياس درجة الاستجابات المحتملة على العبارات إلى تدرج خماسي حسب مقياس ليكرت الخماسي (Likart Scale).

4- صدق أداة الدراسة:

وقد تم التأكد من صدق أداة جمع المعلومات من خلال الطرق الآتية:

4-1- الصدق الظاهري: تم مراعاة بناء وتصميم الاستبانة وتحديد أبعاد الأداة المستخدم وصياغة عبارات المتغيرات ليتناسب مع المقصود بها، من حيث نوع العبارات وكيفية صياغتها، ومدى مناسبتها ووضوحها للمستجيبين، من حيث الوضوح والموضوعية، ومدى ارتباطها بالمحاور التي تنتمي إليه، ومدى مناسبة المقاييس للهدف الذي وضع من أجله.

4-2- الصدق العاملي التوكيدي: استخدم الباحث برمجية (AMOS) الإصدار (24) لإيجاد الصدق العاملي التوكيدي لل فقرات المكونة للمتغيرات المستقلة والتابعة والمتغير الوسيط، ومن المعلوم أن جودة البيانات التي يتم جمعها يعتبر مهما في التحقق منه إذ أنه يعكس مدى الاعتماد على أداة الدراسة وموثوقيتها بالنتائج الناتجة عنها. وتحتوي هذه البرمجية على العديد من مؤشرات الحكم على جودة بيانات النموذج وقد اعتمد الباحث على عدد من المؤشرات، بحيث يتم الحكم على جودة النموذج من خلال قراءة هذه المؤشرات. ولبدء في التحليل العاملي التوكيدي لابد من اتباع الخطوات التالية (اوانغ، 2015: 101-102):

- ترميز فقرات الاستبانة (المؤشرات / العناصر).
- تشغيل التحليل العاملي التوكيد للنموذج القياسي لجميع المتغيرات.
- فحص مؤشرات جودة المطابقة للنموذج التي تم الحصول عليها من نموذج القياس، ثم مقارنة القيم الناتجة مع المستوى المطلوب والحدود الدنيا، فإذا لم تتحقق القديم المطلوبة للمؤشرات، فلا بد من فحص تشعب العوامل، ثم يحدد العنصر ذو التشعب العاملي المنخفض والتأكد من التشعب العاملي لجميع العناصر.
- يتم حذف عنصر ذي تشعب عاملي أقل من (0.50)، البدء بالعنصر ذو التشعب العاملي الأقل (حيث أن نسبة التشعب من 0.40 - 0.70 تعتبر ارتباطات مقبولة وإذا زادت عن 0.70 فهي ارتباطات مثالية) (العريقي، 2015)، ثم تشغيل النموذج والتأكد من مؤشرات المطابقة بعد إزالة العناصر ذات التشعب الأقل.

- إذا لم تتحقق مؤشرات المطابقة بعد إزالة العناصر ذات التشبع العاملي المنخفض، يتم مراجعة مؤشرات التعديل (MI)، حيث تشير القيمة العالية للمؤشر (أعلى من 15) إلى وجود عناصر زائدة مشابهة في القياس تقيس نفس المفهوم. ولحل العناصر الزائدة، يمكن اختيار واحد مما يلي: (حذف أحد العناصر، تحديد زوج العناصر الزائد كـ "تقدير معلمي حر").

3-4- التحليل العاملي التوكيدي للمتغير الوسيط (إدارة المعرفة)، والمتغير التابع (الفعالية الضريبية): للتأكد من الصدق البنائي لعبارات المتغير المستقل، تم إجراء التحليل العاملي التوكيدي (CFA)، على المتغيرات التالية:

- المتغير الوسيط (اكتساب المعرفة) يتضمن على (15) عبارة، موزعة على (4) أبعاد حيث يحتوي كل بعد على (4) عبارات.

- المتغير التابع (الفعالية الضريبية) يتضمن على (30) عبارة، موزعة على (10) أبعاد بحيث يحتوي كل بُعد على (3) عبارات.

وقد أظهرت نتائج مؤشرات جودة المطابقة لأبعاد المتغير الوسيط (اكتساب المعرفة) وكذا جودة المطابقة لأبعاد المتغير التابع الفعالية الضريبية في التحليل العاملي التوكيدي، حيث تقع درجة تحققها ضمن مؤشرات قيم المطابقة المقبولة لكافة المؤشرات مربع كاي المعياري (CMIN/df)، ومؤشر حسن المطابقة أو جودة المطابقة (GFI)، ومؤشر المطابقة للملاءمة المعدل (AGFI)، ومؤشر المطابقة المقارن (CFI)، ومؤشر تويكر ولويس (TLI)، ومؤشر الملاءمة الطبيعي (NFI)، ومؤشر الجذر التربيعي لمتوسط خطأ الاقتراب (RMSEA).

كما أظهرت نتائج التحليل قيم تشبعات كل عبارة على البعد (العامل) الذي تنتمي إليه، تراوحت بين (0.545 إلى 0.919) وهي ضمن الحدود المقبولة للتشبعات المحددة بـ (0.40 وأكبر)، ومن خلال هذه النتائج تم التأكد من الصدق البنائي التوكيدي لعبارات أبعاد المتغير الوسيط (إدارة المعرفة)، وكذا التأكد من الصدق البنائي التوكيدي لعبارات أبعاد المتغير التابع (الفعالية الضريبية).

4-4- معامل الاتساق الداخلي لعبارات المتغير المستقل: تطبيق معايير المحاسبة الدولية: للتأكد من عبارات المتغير المستقل، وأنها مرتبطة بالمحور الذي تنتمي إليه وتقيس ما وضعت من أجل قياسه، وبما أن المحور يحتوي على بيانات مشاهدة ولا يحتوي على عوامل، فإن الباحث تأكد من اتساق عبارات المحور من خلال معامل الارتباط بيرسون، كما هو مبين بالجدول الآتي:

جدول (1) يبين معامل ارتباط عبارات المتغير المستقل بالمحور الذي تنتمي إليه (الاتساق الداخلي)

م	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	م	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
R	Sig.		R	Sig.	
.639**	.000	8	.511**	.000	1
.677**	.000	9	.614**	.000	2
.602**	.000	10	.640**	.000	3
.755**	.000	11	.734**	.000	4
.611**	.000	12	.679**	.000	5
.751**	.000	13	.632**	.000	6
.701**	.000	14	.603**	.000	7

وتبين من الجدول السابق أن كافة عبارات المتغير المستقل: تطبيق معايير المحاسبة الدولية ذات

ارتباط مع الدرجة الكلية للمحور ، حيث تراوح معامل ارتباط العبارات مع محورها بين (**.511) إلى (**.755) بمستوى دلالة (0.000).

5- ثبات أداة الدراسة:

للتأكد من ثبات أداة الدراسة بعد تطبيقها تم استخدام البرنامج الإحصائي spss لإيجاد معامل

الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) ، وكانت النتائج كما هي مبينة بالجدول التالي:

جدول (2) يوضح معامل الثبات (ألفا كرونباخ) لمحاور وأبعاد أداة الدراسة والدرجة الكلية والصدق الذاتي

المحاور	قيمة ألفا كرونباخ	الصدق الذاتي $\sqrt{\text{الثبات}}$
الثبات الكلي للمتغير المستقل: معايير المحاسبة الدولية	.896	.947
الثبات الكلي لعبارات المتغير الوسيط: إدارة المعرفة	.912	.955
الثبات الكلي لعبارات المتغير التابع: الفعالية الضريبية	.878	.937

ويتبين من الجدول (2) أن قيمة معامل ثبات محاور الدراسة عالية جداً ، حيث كان معامل

ثبات المحور الأول (المتغير المستقل) (0.896) وبصدق ذاتي (0.947) ، ومعامل ثبات المحور الثاني (المتغير الوسيط) (0.912) وبصدق ذاتي (0.955) ، ومعامل ثبات المحور الثالث (المتغير التابع) (0.878) وبصدق ذاتي (0.937). وهذا يعني أن الاستبانة تتمتع بثبات عالٍ جداً ، ويوحى هذا إلى أن العينة متجانسة في الاستجابة على الاستبانة ويمكن الاعتماد على النتائج في تعميمها على مجتمع الدراسة بدرجة كبيرة.

6- اختبار التوزيع الطبيعي لاستجابات أفراد عينة الدراسة:

لاختبار أن البيانات تتوزع توزيعاً طبيعياً ، أجرى الباحث فحص الالتواء والتضطح (-Skewness

Kurtosis) ويظهر من خلال الجدول (3) الآتي أن كافة قيم Skewness وقيم Kurtosis تتراوح بين (-0.680 ، 1.470) وهي ضمن المدى المقبول للتوزيع الطبيعي الذي يتراوح بين ± 2.58 عند مستوى دلالة

(0.01)، وهذا يشير إلى أن بيانات متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، وعليه فإن الباحث اعتمد على الاختبارات المعلمية في الأساليب الإحصائية المستخدمة للإجابة عن فرضيات الدراسة. جدول (3) نتائج معاملي (الالتواء والتفرطح) الاستجابات أفراد عينة الدراسة على محاور أداة الدراسة

المحاور	معامل الالتواء Skewness	معامل التفرطح Kurtosis
الثبات الكلي للمتغير المستقل: معايير المحاسبة الدولية	-0.570-	1.470
الثبات الكلي لعبارات المتغير الوسيط: إدارة المعرفة	-0.680-	-0.285-
الثبات الكلي لعبارات المتغير التابع: الفعالية الضريبية	-0.320-	.442

7- أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة:

اعتمد الباحث على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss27) Statistical Package for Social Sciences وكذلك برنامج (AMOS24) في عملية تحليل البيانات واختبار الفرضيات وقد استخدم الباحث الأساليب الإحصائية التالية:

- التحليل العاملي التوكيدي (CFA): للتأكد من صدق عبارات أداة الدراسة.
- معامل ارتباط بيرسون **Person's Correlation**: لمعرفة مدى وجود علاقة من نوع الارتباط بين عبارات المتغير المستقل والدرجة الكلية للمتغير.
- اختبار ألفا كرونباخ **Cronbach's Alpha**: للتأكد من ثبات أداة الدراسة.
- معاملي (الالتواء والتفرطح): للتأكد من التوزيع الطبيعي.
- التكرارات والنسب المئوية: لوصف المتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة، واستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الاستبانة.
- اختبار الانحدار الخطي البسيط: لقياس أثر متغير مستقل واحد على المتغير التابع.
- اختبار الانحدار الخطي المتعدد: لمعرفة تأثير تفاعل أبعاد المتغير المستقل على المتغير التابع.
- تحليل المسار (Path Analysis): باستخدام برنامج (AMOS24) لبيان الدور المباشر وغير المباشر (الوسيط) والكللي للأنموذج المقترح في الدراسة.

8- التحليل الوصفي بالإجابة على تساؤلات الدراسة:

ويشمل هذا الجزء تحليل استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات وأبعاد محاور الدراسة والمتمثلة في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1-8- الإجابة عن السؤال الأول: والذي نص على: ما أهمية تطبيق الشركات اليمنية للمعايير المحاسبية الدولية بالنسبة للوحدة التنفيذية للضرائب على كبار المكلفين في مصلحة الضرائب اليمنية؟

للتعرف على أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية بالنسبة للوحدة التنفيذية للضرائب على كبار المكلفين في مصلحة الضرائب اليمنية، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لكل عبارة من عبارات المحور، وذلك على النحو الآتي:

جدول رقم (4) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية بالنسبة للوحدة التنفيذية للضرائب على كبار المكلفين.

الترتيب	م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى التقني
1	1	تحسين جودة الأداء المحاسبي بما يوفر معلومات ذات خصائص نوعية أكثر جودة مثل: (الملاءمة، الثقة، والدقة)	4.21	0.66	84.20%	عالٍ جداً
4	2	التوسع في متطلبات الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية والتي تشجع على تقديم إفصاحات إضافية مفيدة للمستخدمين	3.98	0.78	79.60%	عالٍ
2	3	توفر للمستخدمين قراءة موحدة للتقارير المالية مما يضيف المصداقية على المعلومات المحاسبية والاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات	4.03	0.75	80.60%	عالٍ
14	4	يوفر تطبيق هذه المعايير معلومات خالية من الأخطاء.	3.58	0.88	71.60%	عالٍ
3	5	تمكن من استخدام التقارير المالية في المقارنات مع الفترات المالية	3.99	0.72	79.80%	عالٍ

الترتيب	م	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى التطبيق
		السابقة لنفس الشركة أو مع الشركات الأخرى.				
9	6	توفر القواعد العامة التي تحكم قياس أداء المؤسسات الاقتصادية.	3.88	0.78	77.60%	عالٍ
11	7	تعمل على توفير الشروط اللازمة لتحقيق عنصر القبول العام للمعلومات المالية.	3.82	0.74	76.40%	عالٍ
5	8	تساهم في زيادة فعالية نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسات الاقتصادية.	3.95	0.69	79.00%	عالٍ
10	9	توفر الضوابط اللازمة للحد من ممارسات الغش والتهرب الضريبي للمؤسسات.	3.84	0.90	76.80%	عالٍ
13	10	تساعد على التنبؤ المستقبلي بحالة الافلاس المالي.	3.68	0.99	73.60%	عالٍ
7	11	تعمل على تسهيل عملية الرقابة الضريبية.	3.91	0.81	78.20%	عالٍ
12	12	إعداد تقارير قائمة على عدم التحيز في القيام بأي ممارسات لصالح طرف دون الآخر.	3.77	0.80	75.40%	عالٍ
6	13	زيادة ونشر الوعي الاقتصادي والمالي.	3.92	0.76	78.40%	عالٍ
8	14	زيادة مستخدمي المعلومات بالقوائم المالية.	3.90	0.88	78.00%	عالٍ
		المتوسط الإجمالي لعبارات المحور				
		3.89				
		0.52				
		77.80%				
		عالٍ				

بينت نتائج الدراسة بالجدول (4) السابق أن مستوى الأهمية لتطبيق الشركات اليمنية للمعايير المحاسبية الدولية بالنسبة للوحدة التنفيذية للضرائب على كبار المكلفين في مصلحة الضرائب اليمنية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

جاء مرتفعاً، حيث كان المتوسط الإجمالي لعبارات المحور (3.89) ونسبة (77.80%)، وتراوح متوسط عبارات بين (3.58) كحد أدنى، و(4.21) كحد أعلى، ونسبة مئوية أيضاً (71.60%) كحد أدنى، و(84.20%) كحد أعلى.

كما بينت نتائج الدراسة أن أعلى مستوى لأهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية تمثل في العبارة (1) والتي نصت على "تحسين جودة الأداء المحاسبي بما يوفر معلومات ذات خصائص نوعية أكثر جودة مثل: (الملاءمة، الثقة، والدقة)"، حيث حصلت على متوسط (4.21) بانحراف معياري (0.66) ونسبة (84.20%) وتقابل مستوى عالٍ.

وأظهرت نتائج الدراسة أيضاً أن أقل مستوى لأهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية تمثل في العبارة (4) والتي نصت على "يوفر تطبيق هذه المعايير معلومات خالية من الأخطاء"، حيث حصلت على متوسط (3.58) بانحراف معياري (0.88) ونسبة (71.60%) وتقابل مستوى عالٍ. ومن خلال ما سبق يكون الباحث أحاب عن السؤال الأول، والذي نص على: ما أهمية تطبيق الشركات اليمنية للمعايير المحاسبية الدولية بالنسبة للوحدة التنفيذية للضرائب على كبار المكلفين في مصلحة الضرائب اليمنية؟ بحيث بينت النتائج أهمية التقارير المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، والمقدمة للوحدة التنفيذية للضرائب على كبار المكلفين في مصلحة الضرائب، وبمستوى أهمية عالٍ.

8-2- الإجابة عن السؤال الثاني: والذي نص على: ما مستوى ممارسة إدارة المعرفة في مصلحة الضرائب اليمنية؟

للتعرف على مستوى ممارسة إدارة المعرفة بأبعاده (اكتساب المعرفة، توليد المعرفة، تخزين المعرفة، توزيع المعرفة) في مصلحة الضرائب اليمنية، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لكل عبارة من عبارات كل بُعد والدرجة الكلية للبُعد، وذلك على النحو الآتي:

جدول رقم (5) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول مستوى ممارسة إدارة المعرفة في مصلحة الضرائب

ترتيب	م	يتم تطبيق (اكتساب) المعرفة داخل مصلحة الضرائب من خلال:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	المستوى الممارسة
2	1	المصادر الخارجية المشاركة في ورش العمل والندوات والمحاضرات ذات العلاقة بالمعرفة.	3.67	0.85	73.40%	عالٍ
3	2	الاستكشاف عبر شبكة الإنترنت.	3.50	0.93	70.00%	عالٍ
1	3	المقارنة المرجعية الداخلية والخارجية.	4.01	0.76	80.20%	عالٍ
المتوسط الإجمالي لعبارات البعد						
3.73	0.61	74.60%	عالٍ			
ترتيب	م	تعتمد مصلحة الضرائب بتوليد (ابتكار) معارفها على:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	المستوى الممارسة
1	1	تشكيل وحدات متخصصة وفرق عمل للتعليم المعرفي من داخل إطار مصلحة الضرائب وبشكل مستمر.	3.68	1.07	73.60%	عالٍ
2	2	تشجيع مصلحة الضرائب العاملين على الاستفادة من مخزون المعرفة الذي تمتلكه.	3.33	1.29	66.60%	متوسطة
3	3	تقييم مستويات أداء العاملين وفق نظم مشاركة المعرفة.	3.24	1.26	64.80%	متوسطة
المتوسط الإجمالي لعبارات البعد						
3.42	1.00	68.40%	عالٍ			
ترتيب	م	تعتمد مصلحة الضرائب في تخزين المعرفة على:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	المستوى الممارسة
3	1	الأفراد: من خلال أساليب تحفيز وتشجيع مختلفة لتبادل الخبرات	3.40	1.09	68.00%	عالٍ

ترتيب	م	يتم تطبيق (اكتساب) المعرفة داخل مصلحة الضرائب من خلال:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	المستوى الممارسة
2	2	قواعد بيانات: تزود بمعلومات حول الموضوعات المعرفية التعليمية المختلفة	3.76	0.94	75.20%	عالٍ
1	3	الأرشيف والمستندات الورقية.	3.93	0.77	78.60%	عالٍ
المتوسط الإجمالي لعبارات البعد						
2	1	إصدار نشرات ودوريات وأنواع المطبوعات المختلفة تنظم نشر ثقافة تدعم من عملية التطبيق الفعال للمعرفة	3.40	1.12	68.00%	عالٍ
3	2	تصميم مستويات أداء عمل تقوم على تكامل المعرفة	3.30	1.09	66.00%	متوسط
4	3	تنظيم المحتوى المعرفي على أساس تداخل التخصصات ووحدة المعرفة	3.29	0.96	65.80%	متوسط
1	4	استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة لمساعدة الأفراد في الوصول إلى قواعد البيانات ونقل وتبادل المعرفة	3.64	1.21	72.80%	عالٍ
المتوسط الإجمالي لعبارات البعد						
			3.41	0.96	68.20%	عالٍ

ويتبين من الدول السابق (5) أن بُعد اكتساب المعرفة جاء بالترتيب الأول، حيث حصل على متوسط حسابي (3.73) بانحراف معياري (0.61)، وبنسبة ممارسة (74.60%) وبمستوى ممارسة (عالية). كما بينت نتائج الدراسة أن أعلى ممارسة اكتساب المعرفة لدى مصلحة الضرائب تمثل في العبارة (3) والتي نصت على "المقارنة المرجعية الداخلية والخارجية"، حيث حصل على متوسط (4.01) بانحراف معياري (0.76) وبنسبة (80.20%) وتقابل مستوى عالٍ. وبينت نتائج الدراسة أيضاً أن أقل ممارسة اكتساب المعرفة لدى مصلحة الضرائب تمثل في العبارة (2) والتي نصت على "الاستكشاف

عبر شبكة الإنترنت"، حيث حصل على متوسط (3.50) بانحراف معياري (0.93) ونسبة (70.00%) وتقابل مستوى عالٍ. ومن تلك النتائج يتبين حرص مصلحة الضرائب على اكتساب العاملين المعرفة اللازمة لتسيير وإنجاز أعمالهم بالمصلحة.

وجاء بُعد تخزين المعرفة بالترتيب الثاني، حيث حصل على متوسط حسابي (3.70) بانحراف معياري (0.75)، ونسبة ممارسة (74.00%) وبمستوى ممارسة (عالية). وبينت نتائج الدراسة أيضاً أن أقل ممارسة تخزين المعرفة لدى مصلحة الضرائب تمثل في العبارة (1) والتي نصت على الاعتماد في تخزين المعرفة على "الأفراد: من خلال أساليب تحفيز وتشجيع مختلفة لتبادل الخبرات"، حيث حصل على متوسط (3.40) بانحراف معياري (1.09) ونسبة (68.00%) وتقابل أدنى حد من المستوى العالي. ومن تلك النتائج يتبين أن مصلحة الضرائب ما زالت تعتمد وبشكل كبير في تخزين المعرفة على الأساليب التقليدية مثل المستندات الورقية أو الأرشيف، بالرغم من أنها توظف المستحدثات المعلوماتية في تخزين معارفها.

كما جاء بُعد توليد المعرفة بالترتيب الثالث، حيث حصل على متوسط حسابي (3.42) بانحراف معياري (1.00)، ونسبة ممارسة (68.40%) وبمستوى ممارسة (عالية). وبالرغم من ذلك بينت نتائج الدراسة أن أقل ممارسة توليد المعرفة لدى مصلحة الضرائب تمثل في العبارة (3) والتي نصت على "تقييم مستويات أداء العاملين وفق نظم مشاركة المعرفة"، حيث حصل على متوسط (3.24) بانحراف معياري (1.00) ونسبة (68.40%) وتقابل مستوى متوسط. ومن تلك النتائج يتبين أن هناك قصور لدى الإدارة العامة للضرائب على كبار المكلفين في مصلحة الضرائب اليمنية في عملية تقييم أداء العاملين وفقاً لدى مشاركتهم لمخزون المعرفة لديهم.

بينما جاء بُعد توزيع المعرفة بالترتيب الرابع والأخير، حيث حصل على متوسط حسابي (3.41) بانحراف معياري (0.96)، ونسبة ممارسة (68.20%) وبمستوى ممارسة (عالية). وبالرغم من ذلك وبينت نتائج الدراسة أيضاً أن أقل ممارسة تخزين المعرفة لدى مصلحة الضرائب تمثل في العبارة (3) والتي نصت على "تنظيم المحتوى المعرفي على أساس تداخل التخصصات ووحددة المعرفة"، حيث حصل على متوسط (3.29) بانحراف معياري (0.96) ونسبة (65.80%) وتقابل مستوى متوسط. ومن تلك النتائج يتبين أن هناك قصور لدى مصلحة الضرائب في تنظيمها مستوى أداء العمل في ضوء تكامل المعرفة والاستفادة العاملين من تكامل معارفهم وتكاملها من بعضهم البعض.

ومن خلال ما سبق يكون الباحث أجاب عن السؤال الثاني، والذي نص على: ما مستوى ممارسة إدارة المعرفة في مصلحة الضرائب اليمنية؟ بحيث توصل الباحث أن مستوى ممارسة إدارة المعرفة في مصلحة الضرائب إجمالاً كان عالياً.

3-8- الإجابة عن السؤال الثالث: والذي نص على: ما مستوى تحقيق الفعالية الضريبية في مصلحة الضرائب اليمنية؟

للتعرف على مستوى تحقيق الفعالية الضريبية بأبعادها (العدالة، الشفافية، اليقين، البساطة، زيادة الإيرادات الضريبية، الاقتصاد في النفقات، الملاءمة، تخفيض الفجوة الضريبية، الحياد، الكفاءة الاقتصادية) في مصلحة الضرائب اليمنية، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لكل عبارة من عبارات كل بُعد والدرجة الكلية للبُعد، وذلك على النحو الآتي: جدول رقم (6) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول مستوى تحقق الفعالية الضريبية في مصلحة الضرائب

الترتيب	م	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	مستوى التحقق
4	1	العدالة	3.84	0.76	76.80%	عالٍ
3	2	الشفافية	3.84	0.72	76.80%	عالٍ
5	3	اليقين	3.81	0.63	76.20%	عالٍ
2	4	البساطة	3.87	0.76	77.40%	عالٍ
6	5	زيادة الإيرادات الضريبية	3.80	0.66	76.00%	عالٍ
8	6	الاقتصاد في النفقات	3.74	0.73	74.80%	عالٍ
10	7	الملاءمة	3.61	0.76	72.20%	عالٍ
7	8	تخفيض الفجوة الضريبية	3.78	0.73	75.60%	عالٍ
9	9	الحياد	3.63	0.68	72.60%	عالٍ
1	10	الكفاءة الاقتصادية	3.87	0.71	77.40%	عالٍ
		المتوسط الإجمالي أبعاد المتغير التابع	3.78	0.46	75.60%	عالٍ

وبينت نتائج الدراسة بالجدول (6) السابق أن مستوى تحقق الفعالية الضريبية في مصلحة الضرائب اليمنية إجمالاً عالية، حيث كان المتوسط الإجمالي للأبعاد (3.78) ونسبة (75.60%)، وتراوح متوسط الأبعاد بين (3.61) كحد أدنى، و (3.87) كحد أعلى، ونسبة مئوية أيضاً (72.20%) كحد أدنى، و (77.40%) كحد أعلى ويقابل مستوى (عالٍ) لكافة الأبعاد. كما تبين من نتائج الدراسة حسب الجدول (6) ترتيب مستوى تحقق الفعالية الضريبية في مصلحة الضرائب وفقاً لأبعادها، حيث جاء بُعد الكفاءة الاقتصادية بالترتيب الأول، حيث حصل على متوسط حسابي (3.87) بانحراف معياري (0.71)، ونسبة تحقق (77.40%) وبمستوى (عالٍ). بينما جاء بُعد الملاءمة بالترتيب العاشر، حيث حصل على متوسط حسابي (3.61) بانحراف معياري (0.76)، ونسبة تحقق (72.20%) وبمستوى (عالٍ).

ومن تلك النتائج يكون الباحث قد أجاب عن السؤال الثالث، والذي نص على: ما مستوى تحقيق الفعالية الضريبية في مصلحة الضرائب اليمنية؟ حيث يتبين أن مستوى تحقيق الفعالية الضريبية لدى مصلحة الضرائب مرتفع، خاصة بعد التحول نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية منذ العام المالي 2021م، وكذا مع عمليات التحديث المستمرة في الإجراءات الضريبية المصاحبة لهذا التحول.

9- اختبار فرضيات الدراسة:

لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام الانحدار الخطي البسيط Simple Regression Analysis، واختبار الانحدار المتعدد Multiple Regression Analysis، واختبار الفرضيات الرئيسية الأولى والثانية والثالثة، وما يتعلق بها من فرضيات فرعية، حيث الاعتماد على معامل الارتباط (R) لتحديد طبيعة وحجم العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع، ومعامل التحديد (R^2) الذي يوضح النسبة التي يؤثر بها المتغير المستقل في المتغير التابع، إضافة إلى قيمة بيتا (B) التنبؤيه، والتي توضح نسبة التحسن الذي قد يحدث في المتغير التابع نتيجة لتحديث أو تطوير المتغير المستقل، وحتى تتمكن من نموذج الانحدار الخطي والتأكد من كفاءته، تم التأكد من معنوية اختبار (T) واختبار (F). كما تم استخدام تحليل المسار (Path Analysis) باستخدام برنامج Amos لقياس أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على الفعالية الضريبية من خلال إدارة المعرفة في مصلحة الضرائب اليمنية، وتحديد الأثر المباشر وغير المباشر، وقد تأكد الباحث من صحة الفرضيات وفقاً لما يأتي:

الفرضية الرئيسية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحول الشركات اليمنية نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية على الفعالية الضريبية بمصلحة الضرائب اليمنية.

تم اختبار الفرضية باستخدام اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما هي مبينة بالجدول الآتي:

جدول (7): يوضح معامل الانحدار الخطي البسيط لأثر (تطبيق معايير المحاسبة الدولية) على (الفعالية الضريبية)

المتغير التابع: الفعالية الضريبية							
معامل الانحدار ونتائج اختبار (T)			نتائج اختبار التباين(ANOVA)		ملخص النموذج		المتغير المستقل: تطبيق معايير المحاسبة الدولية
					معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	
مستوى الدلالة Sig.	قيمة (T)	معامل الانحدار Beta	مستوى الدلالة Sig.	قيمة (F)			
0.000	10.517	0.545	0.000	110.598	0.381	0.617	

من خلال الجدول (7) تبين أن قيمة F المحسوبة بلغت (110.598)، وكذلك قيمة T المحسوبة والبالغة (10.517) دالة إحصائياً بمستوى دلالة (0.000)، وهو ما يؤكد معنوية أثر المتغير (تطبيق معايير المحاسبة الدولية) على المتغير التابع (الفعالية الضريبية)، ويبين معامل التحديد الذي بلغت قيمته $R^2=0.381$ أن 38.1% من التغيرات (التباين) الحاصلة في تحقيق الفعالية الضريبية ترجع أساساً عن المتغير المستقل تطبيق معايير المحاسبة الدولية، أما (61.9%) من البواقي للتباين في التغيرات التي تحدث في تحقيق الفعالية الضريبية في مصلحة الضرائب ترجع إلى متغيرات أخرى لم يتطرق لها النموذج، كما بلغت درجة التأثير (معامل الانحدار) التنبؤية ($\beta=0.545$)، وهذا يعني أنه وبافتراض تحييد أثر أي متغيرات أخرى لم تخضع للدراسة فإن التحسين في تطبيق معايير المحاسبة الدولية بنسبة (100%) ينتج عنه تحسن في تحقيق الفعالية الضريبية بمقدار 54.5%. كما تبين أن معامل الارتباط بين المتغيرين ($R=0.617$) وهو معامل ارتباط موجب وذو علاقة طردية قوية.

وبناءً على ما سبق يتم قبول الفرضية الرئيسية الأولى، والتي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحول الشركات اليمنية نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية على تحقيق الفعالية الضريبية بمصلحة الضرائب اليمنية.

الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحول الشركات اليمنية نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية على إدارة المعرفة بمصلحة الضرائب اليمنية.

تم اختبار الفرضية باستخدام اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما هي مبينة بالجدول الآتي:

جدول (8): يوضح معامل الانحدار الخطي البسيط لأثر (تطبيق معايير المحاسبة الدولية) على (إدارة المعرفة)

المتغير التابع : إدارة المعرفة							
معامل الانحدار ونتائج اختبار (T)			نتائج اختبار التباين (ANOVA)		ملخص النموذج		المتغير المستقل : تطبيق معايير المحاسبة الدولية
					معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	
مستوى الدلالة Sig.	قيمة (T)	معامل الانحدار Beta	مستوى الدلالة Sig.	قيمة (F)			
0.000	5.498	0.485	0.000	30.223	0.144	0.379	

من خلال الجدول (8) تبين أن قيمة F المحسوبة بلغت (30.223)، وكذلك قيمة T المحسوبة والبالغة (5.498) دالة إحصائياً بمستوى دلالة (0.000)، وهو ما يؤكد معنوية أثر المتغير (تطبيق معايير المحاسبة الدولية) على المتغير التابع (إدارة المعرفة)، ويبين معامل التحديد الذي بلغت قيمته $R^2=0.144$

أن 14.4% من التغيرات (التباين) الحاصلة في تحقيق إدارة المعرفة ترجع أساساً عن المتغير المستقل تطبيق معايير المحاسبة الدولية، أما (84.6%) من البواقي للتباين في التغيرات التي تحدث في ممارسة إدارة المعرفة في مصلحة الضرائب ترجع إلى متغيرات أخرى لم يتطرق لها النموذج، كما بلغت درجة التأثير (معامل الانحدار) التنبؤية ($\beta=0.458$)، وهذا يعني أنه وبافتراض تحييد أثر أي متغيرات أخرى لم تخضع للدراسة، فإن التحسين في تطبيق معايير المحاسبة الدولية بنسبة (100%) ينتج عنه تحسن في ممارسة إدارة المعرفة بمقدار 48.5%. كما تبين أن معامل الارتباط بين المتغيرين ($R=0.379$) وهو معامل ارتباط موجب وذو علاقة طردية ضعيفة.

وبناءً على ما سبق يتم قبول الفرضية الرئيسية الثانية، والتي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحول الشركات اليمنية نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية على إدارة المعرفة بمصلحة الضرائب اليمنية.

الفرضية الرئيسية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المعرفة على الفعالية الضريبية بمصلحة الضرائب اليمنية.

تم اختبار الفرضية أثر المتغير (إدارة المعرفة) بأبعادها على المتغير التابع باستخدام اختبار الانحدار الخطي المتعدد، والجدول الآتي توضح ذلك:

جدول(9): يوضح معامل الانحدار الخطي البسيط لأثر (إدارة المعرفة) على (الفعالية الضريبية)

المتغير التابع: الفعالية الضريبية							
معامل الانحدار ونتائج اختبار (T)			نتائج اختبار التباين (ANOVA)		ملخص النموذج		المتغير المستقل: إدارة المعرفة
					معامل الارتباط	معامل التحديد	
مستوى الدلالة Sig.	قيمة (T)	معامل الانحدار Beta	مستوى الدلالة Sig.	قيمة (F)	R2	R	
0.000	5.616	0.267	0.000	31.541	0.149	0.386	

من خلال الجدول (9) تبين أن قيمة F المحسوبة بلغت (31.541)، وكذلك قيمة T المحسوبة والبالغة (5.616) دالة إحصائياً بمستوى دلالة (0.000)، وهو ما يؤكد معنوية أثر المتغير (إدارة المعرفة) على المتغير التابع (الفعالية الضريبية)، وبين معامل التحديد الذي بلغت قيمته ($R^2=0.149$) أن 14.9% من التغيرات (التباين) الحاصلة في تحقيق الفعالية الضريبية ترجع أساساً عن المتغير المستقل إدارة المعرفة، أما (85.1%) من البواقي للتباين في التغيرات التي تحدث في تحقيق الفعالية الضريبية في مصلحة الضرائب ترجع إلى متغيرات أخرى لم يتطرق لها النموذج، كما بلغت درجة التأثير (معامل الانحدار) التنبؤية ($\beta=0.267$)، وهذا يعني أنه وبافتراض تحييد أثر أي متغيرات أخرى لم تخضع للدراسة، فإن

التحسين في ممارسة إدارة المعرفة بنسبة (100%) ينتج عنه تحسن في تحقيق الفعالية الضريبية بمقدار 26.7%. كما تبين أن معامل الارتباط بين المتغيرين ($R=0.386$) وهو معامل ارتباط موجب وذو علاقة طردية ضعيف.

وبناءً على ما سبق يتم قبول الفرضية الرئيسية الثالثة، والتي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المعرفة على الفعالية الضريبية بمصلحة الضرائب اليمنية.

ولتحديد أثر إدارة المعرفة بأبعادها (اكتساب المعرفة، توليد المعرفة، تخزين المعرفة، توزيع المعرفة) في تحقيق الفعالية الضريبية في مصلحة الضرائب اليمنية، تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression Analysis، وكانت النتائج كما هي مبينة بالجدول الآتي:

جدول (10): يوضح نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لتأثير أبعاد المتغير الوسيط (إدارة المعرفة)

مجتمعة على الفعالية الضريبية

معاملات الانحدار واختبار (T)			تحليل التباين ANOVA		ملخص النماذج			
مستوى الدلالة	قيمة (T)	قيمة β	مستوى الدلالة	قيمة (F)	معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	أبعاد المتغير الوسيط	المتغير التابع
.147	1.457	.079	0.000	8.753	0.165	0.406	اكتساب المعرفة	الفعالية الضريبية
.805	.248	.012					توليد المعرفة	
.013	2.507	.146					تخزين المعرفة	
.100	1.655	.088					توزيع المعرفة	

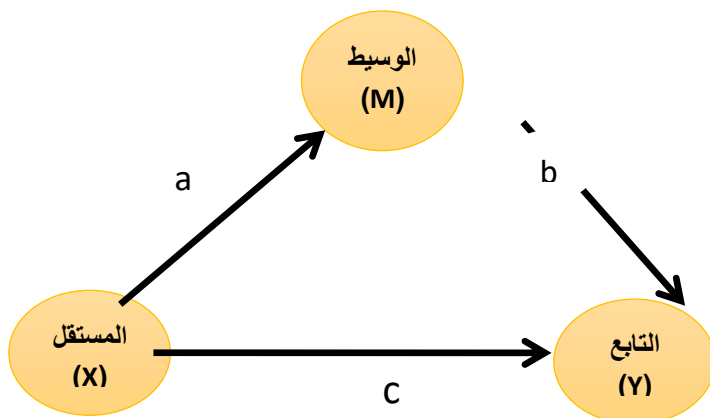
بينت النتائج بالجدول (10) أن: قيمة العلاقة بين أبعاد المتغير الوسيط (إدارة المعرفة) مجتمعة والمتغير التابع (تحقيق الفعالية الضريبية) كانت إيجابية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.406) وهي علاقة طردية موجبة متوسطة.

كما يؤكد معنوية العلاقة التأثيرية بين المتغيرين قيمة (F) البالغة (8.753) وبمستوى دلالة (0.000)، والتي تؤكد كفاءة المتغيرات الوسيطة مجتمعة في تفسير المتغير التابع (الفعالية الضريبية)، إضافة إلى قيمة معامل التحديد البالغة ($R^2=0.165$) والتي تبين أن أبعاد المتغير الوسيط (إدارة المعرفة) مجتمعة تُفسر (16.5%) من التباين في التغيرات الحاصلة في تحقيق الفعالية الضريبية، ويشير ذلك إلى أن إدارة المعرفة تمثل عاملاً مهماً من عوامل تحسين الفعالية الضريبية في مصلحة الضرائب اليمنية.

الفرضية الرئيسية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المعرفة كمتغير وسيط في العلاقة بين تحول الشركات اليمنية نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية والفعالية الضريبية بمصلحة الضرائب اليمنية.

للتأكد من صحة الفرضية الرئيسية للدراسة، لاختبار وجود علاقة سببية ونوعها بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية كمتغير مستقل بأبعاده في تحقيق الفعالية الضريبية (كمتغير تابع) من خلال إدارة المعرفة (كمتغير وسيط) في مصلحة الضرائب اليمنية، تم استخدام تحليل المسار باستخدام برنامج AMOS24) للتأكد من تأثير الوسيطة، ولإجراء تحليل الوسيطة يتطلب التعرف على بعض الإجراءات التي تتم عند اختبار تأثير الوسيط، وذلك وفقاً للآتي:

1. أن يكون المسار (c) وهو أثر (المتغير المستقل على المتغير التابع) والذي يجب أن يكون دالاً إحصائياً قبل دخول التوسيط ويسمى الأثر الكلي.
2. المسار (a) وهو (أثر المتغير المستقل على المتغير الوسيط).
3. المسار (b) وهو (أثر المتغير الوسيط على المتغير التابع).
4. المسار (a*b) وهو أثر (المتغير المستقل في المتغير التابع من خلال المتغير الوسيط) وهو ما يسمى الأثر الغير المباشر.
5. المسار (c') وهو أثر (المتغير المستقل في المتغير التابع بعد دخول التوسيط) وهو ما يسمى الأثر المباشر.



شكل (1): طريقة بارون وكيني (1986) في اختبار تأثير المتغير الوسيط (العريقي، 2015).

- وبناءً على ما سبق فإن الحكم على وجود أثر مباشر أو لا يوجد أثر مباشر يجب اتباع الآتي:
- أولاً: يتم مراجعة المسارات (a) و (b)، والتأكد من وجود دلالة إحصائية، فإذا اتضح أن المسارين ليس لهما دلالة إحصائية فيتم النظر في المسار (c) وله حالتان (العريقي، 2015):
1. وجود أثر مباشر فقط، وعدم وجود توسيط في حال ما إذا كان المسار (c) دالاً إحصائياً.
 2. عدم وجود أثر مباشر، كما أنه لا يوجد توسيط في حال ما إذا كان المسار (c) غير دالاً إحصائياً.

¹ برنامج أموس، متاح على الموقع: <https://www.youtube.com/watch?v=AxECFOnXq50>

ثانياً: في حال ما إذا كان المساران (a)، و(b)، ذا دلالة إحصائية فيتم اختبار المسار (c')، وله أيضاً حالتان:

1. وجود وساطة كلية: في حال ما إذا كان الأثر المباشر (c') غير دال إحصائياً.

2. وجود وساطة جزئية: في حال ما إذا كان الأثر المباشر (c') دال إحصائياً.

وقبل دخول الوساطة في هذه الدراسة تم التأكد من وجود أثر للمتغير المستقل على المتغير التابع قبل دخول المتغير الوسيط بالمسار.

جدول (11): يوضح مؤشرات جودة المطابقة لنموذج قياس أثر المتغير المستقل (تطبيق معايير المحاسبة الدولية) في تحقيق الفعالية الضريبية

المؤشرات	قيم المطابقة المثالية	قيم المطابقة المقبولة	قيم مؤشرات المقياس
مربع كاي المعياري (CMIN/ df)	< 2	< 5	2.202
مؤشر المطابقة المقارن (CFI).	> 0.90	0 to 1	.900
مؤشر حسن المطابقة أو جودة المطابقة (GFI).	> 0.90	0 to 1	.736
مؤشر الجذر التربيعي لمتوسط خطأ الاقتراب (RMSEA).	≤ 0.05	0.05 to 0.08	.070
مؤشر المطابقة الملاءمة المعدل (AGFI)	> 0.80	0 to 1	.707
مؤشر تويكر ولويس (TLI)	> 0.95	0 to 1	.894
مؤشر الملاءمة الطبيعي (NFI)	> 0.95	0 to 1	.832

من الجدول (11) أظهرت نتائج مؤشرات جودة المطابقة لأثر المتغير المستقل (تطبيق معايير المحاسبة الدولية) على المتغير التابع (الفعالية الضريبية)، بأن درجة تحققها تقع ضمن مؤشرات قيم المطابقة المقبولة لكلاً من المؤشرات (CMIN/ df)، و(CFI)، و(GFI)، و(RMSEA)، و(AGFI)، و(TLI).

جدول (12) يوضح مسار تأثير تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحقيق الفعالية الضريبية

المسار	معامل التأثير β (Estimate)	الخطأ المعياري S.E.	النسبة الحرجة C.R	القيمة الاحتمالية P.
تطبيق معايير المحاسبة الدولية... < تحقيق الفعالية الضريبية	1.471	0.326	4.507	0.000

وتبين من الجدول (12) أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يؤثر تأثيراً إيجابياً في تحقيق الفعالية الضريبية في مصلحة الضرائب، حيث كانت مستوى الدلالة (0.00) أقل من مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، وتشير إلى أن التحسين (الزيادة) في تطبيق معايير المحاسبة الدولية بدرجة واحدة يؤدي إلى زيادة في تحقيق الفعالية الضريبية.

ولتقييم معامل المسار لاختبار أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحقيق الفعالية الضريبية من خلال إدارة المعرفة كمتغير وسيط، يوضح الجدول التالي (13) مؤشرات جودة المطابقة لنموذج قياس أثر المتغير المستقل (معايير المحاسبة الدولية) على المتغير التابع (تحقيق الفعالية الضريبية) من خلال إدارة المعرفة.

جدول (13): يوضح مؤشرات جودة المطابقة لنموذج قياس أثر المتغير المستقل (معايير المحاسبة الدولية) على المتغير التابع (تحقيق الفعالية الضريبية) من خلال إدارة المعرفة

المؤشرات	قيم المطابقة المثالية	قيم المطابقة المقبولة	قيم مؤشرات المقياس
مربع كاي المعياري (CMIN/ df).	< 2	< 5	2.268
مؤشر المطابقة المقارن (CFI).	> 0.90	0 to 1	0.862
مؤشر حسن المطابقة أو جودة المطابقة (GFI).	> 0.90	0 to 1	0.664
مؤشر المطابقة للملاءمة المعدل (AGFI).	> 0.80	0 to 1	0.637
مؤشر تويكر ولويس (TLI).	> 0.95	0 to 1	0.856
مؤشر الملاءمة الطبيعي (NFI).	> 0.95	0 to 1	0.778
مؤشر الجذر التربيعي لمتوسط خطأ الاقتراب (RMSEA).	≤ 0.05	0.05 to 0.08	0.072

من الجدول (13) السابق تظهر نتائج مؤشرات جودة المطابقة لأثر المتغير المستقل (تطبيق معايير المحاسبة الدولية) على المتغير التابع (تحقيق الفعالية الضريبية) من خلال إدارة المعرفة، بأن درجة تحققها تقع ضمن مؤشرات قيم المطابقة المقبولة لكافة المؤشرات (CMIN/df)، (CFI)، (GFI)، (AGFI)، و (TLI)، (NFI)، و (RMSEA).

جدول (14) يوضح القيمة الاحتمالية لمسارات تأثير تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحقيق

الفعالية الضريبية من خلال إدارة المعرفة

القيمة الاحتمالية P.	النسبة الدرجة C.R	الخطأ المعياري S.E.	معامل التأثير β (Estimate)	المسار
0.004	2.845	0.108	0.307	تطبيق المعايير المحاسبية... < إدارة المعرفة (a)
0.049	1.972	0.249	0.492	إدارة المعرفة... < الفعالية الضريبية (b)
0.000	4.293	0.298	1.279	تطبيق المعايير المحاسبية... < الفعالية الضريبية (c)

ويتبين من الجدول (14) أن تطبيق المعايير المحاسبية بدخول المتغير الوسيط لها تأثير مباشر في تحقيق الفعالية الضريبية، حيث كانت قيمة معامل المسار (c) ($\beta=1.279$) بمستوى دلالة (0.000) وهي دالة إحصائياً كونها أقل من مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، كما تبين وجود تأثير لإدارة المعرفة على الفعالية الضريبية، حيث كانت قيمة معامل المسار (b) ($\beta=0.492$) دالة إحصائياً، وتبين أيضاً وجود تأثير لتطبيق معايير المحاسبة الدولية على إدارة المعرفة، حيث كانت قيمة معامل المسار (a) ($\beta=0.307$) دالة إحصائياً. والجدول الآتي يوضح التأثيرات المباشرة وغير المباشرة:

جدول (15) يوضح نتائج التأثيرات المباشرة وغير لمباشرة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحقيق

الفعالية الضريبية من خلال إدارة المعرفة

المسار	التأثيرات المباشرة	التأثيرات غير المباشرة	التأثير الكلي
تطبيق المعايير المحاسبية... < إدارة المعرفة (a)	0.307	0.000	0.307
إدارة المعرفة... < الفعالية الضريبية (b)	0.492	0.000	0.492
تطبيق المعايير المحاسبية... < الفعالية الضريبية (c)	1.279	0.151	1.430

ويتبين من الجدول (15) أن قيمة (β) لأثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحقيق الفعالية الضريبية غير المباشر بوجود الوسيط ($0.151=0.307*0.492$)، حيث ارتفع الأثر الكلي للمتغير المستقل على التابع بوجود الوسيط من (1.279) إلى (1.430) أي أن الأثر زاد بمقدار (0.151) بفعل التأثير غير المباشر لتطبيق معايير المحاسبة الدولية من خلال إدارة المعرفة في مصلحة الضرائب. وبما أن تأثير المتغير المستقل على التابع دال إحصائياً، وتأثير الوسيط على التابع دالاً إحصائياً، فإن وساطة تأثير المتغير الوسيط جزئي.

ومن خلال ما سبق يتم قبول الفرضية الرئيسة الرابعة والتي تنص على: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المعرفة كمتغير وسيط في العلاقة بين تحول الشركات اليمنية نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية والفعالية الضريبية بمصلحة الضرائب اليمنية، وأن وساطة تأثير المتغير الوسيط جزئية.

كما تم التأكد من تأثير أبعاد المتغير المستقل (اكتساب المعرفة، توليد المعرفة، تخزين المعرفة، توزيع المعرفة) كلاً على حدة في تحقيق الفعالية الضريبية من خلال إدارة المعرفة، كما هي مبينة بالفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسة الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاكتساب المعرفة كمتغير وسيط في العلاقة بين تحول الشركات اليمنية نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية والفعالية الضريبية بمصلحة الضرائب اليمنية.

أظهرت نتائج مؤشرات جودة المطابقة لأثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المتغير التابع (تحقيق الفعالية الضريبية) من خلال اكتساب المعرفة، بأن درجة تحققها تقع ضمن مؤشرات قيم المطابقة المقبولة لكافة المؤشرات (CFI)، (GFI)، (AGFI)، و(TLI)، (NFI)، و(RMSEA).
جدول (16) يوضح القيمة الاحتمالية لمسارات تأثير تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحقيق الفعالية

الضريبية من خلال اكتساب المعرفة

القيمة الاحتمالية P.	النسبة الدرجة C.R	الخطأ المعياري S.E.	معامل التأثير β (Estimate)	المسار
0.867	-0.167	0.303	-0.051	تطبيق معايير المحاسبة... < اكتساب المعرفة (a)
0.175	1.356	0.138	0.187	اكتساب المعرفة... < الفعالية الضريبية (b)
0.000	6.627	0.320	1.480	تطبيق معايير المحاسبة... < الفعالية الضريبية (c)

وتبين من الجدول (16) أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية بدخول المتغير الوسيط لها تأثير مباشر في تحقيق الفعالية الضريبية، حيث كانت قيمة معامل المسار (c) ($\beta=1.480$) بمستوى دلالة (0.000) وهي دالة إحصائياً كونها أقل من مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، كما تبين عدم وجود تأثير لاكتساب المعرفة على الفعالية الضريبية، حيث كانت قيمة معامل المسار (b) ($\beta=0.187$) غير دالة إحصائياً، وتبين أيضاً عدم وجود تأثير تطبيق معايير المحاسبة الدولية في اكتساب المعرفة، حيث كانت قيمة معامل المسار (a) ($\beta=-0.051$) غير دالة إحصائياً.

وبما أن تأثير تطبيق معايير المحاسبة الدولية على التابع دال إحصائياً، وتأثير الوسيط على التابع غير دال إحصائياً، فإنه لا توجد وساطة لتأثير بُعد اكتساب المعرفة بين المتغير المستقل والتابع. ومن خلال ما سبق ترفض الفرضية البديلة للفرضية الفرعية الأولى، وقبول الفرضية الصفرية (العدمي) والتي تنص على: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاكتساب المعرفة كممتغير وسيط في العلاقة بين تحول الشركات اليمنية نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية والفعالية الضريبية بمصلحة الضرائب اليمنية.

الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتوليد المعرفة كممتغير وسيط في العلاقة بين تحول الشركات اليمنية نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية والفعالية الضريبية بمصلحة الضرائب اليمنية.

وأظهرت نتائج مؤشرات جودة المطابقة لأثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحقيق الفعالية الضريبية من خلال توليد المعرفة، بأن درجة تحققها تقع ضمن مؤشرات قيم المطابقة المقبولة لكافة المؤشرات (CMIN/df)، (CFI)، (GFI)، (AGFI)، (TLI)، (NFI)، (RMSEA). جدول (17) يوضح القيمة الاحتمالية لمسارات تأثير تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحقيق الفعالية الضريبية من خلال توليد المعرفة

القيمة الاحتمالية P.	النسبة الحرجة C.R	الخطأ المعياري S.E.	معامل التأثير β (Estimate)	المسار
0.002	3.164	0.370	1.170	تطبيق معايير المحاسبة... < توليد المعرفة (a)
0.311	1.013	0.049	0.050	توليد المعرفة... < الفعالية الضريبية (b)
0.000	4.379	0.310	1.359	تطبيق معايير المحاسبة... < الفعالية الضريبية (c)

ويتبين من الجدول (17) أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية بدخول المتغير الوسيط (توليد المعرفة) لها تأثير مباشر في تحقيق الفعالية الضريبية، حيث كانت قيمة معامل المسار (c) ($\beta=1.359$) بمستوى دلالة (0.000) وهي دالة إحصائياً كونها أقل من مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، كما تبين عدم وجود تأثير لتوليد المعرفة على الفعالية الضريبية، حيث كانت قيمة معامل المسار (b) ($\beta=0.050$) بمستوى دلالة (0.311) غير دال إحصائياً، وتبين أيضاً وجود تأثير تطبيق معايير المحاسبة الدولية في توليد المعرفة، حيث كانت قيمة معامل المسار (a) ($\beta=1.170$) بمستوى دلالة (0.002) دالة إحصائياً. وبما أن تأثير تطبيق معايير المحاسبة الدولية على التابع دال إحصائياً، وتأثير الوسيط على التابع غير دال إحصائياً، فإنه لا توجد وساطة لتأثير بُعد توليد المعرفة بين المتغير المستقل والتابع.

ومن خلال ما سبق ترفض الفرضية البديلة للفرضية الفرعية الثانية ، وقبول الفرضية الصفرية (العدمي) والتي تنص على: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتوليد المعرفة كمتغير وسيط في العلاقة بين تحول الشركات اليمنية نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية والفعالية الضريبية بمصلحة الضرائب اليمنية.

الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الرئيسية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتخزين المعرفة كمتغير وسيط في العلاقة بين تحول الشركات اليمنية نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية والفعالية الضريبية بمصلحة الضرائب اليمنية.

وأظهرت نتائج مؤشرات جودة المطابقة لأثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحقيق الفعالية الضريبية من خلال تخزين المعرفة ، بأن درجة تحققها تقع ضمن مؤشرات قيم المطابقة المقبولة لكافة المؤشرات (CMIN/df)، (CFI)، (GFI)، (AGFI)، (TLI)، (NFI)، (RMSEA).

جدول (18) يوضح القيمة الاحتمالية لمسارات تأثير تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحقيق الفعالية الضريبية من خلال تخزين المعرفة

القيمة الاحتمالية P.	النسبة الدرجة C.R	الخطأ المعياري S.E.	معامل التأثير β (Estimate)	المسار
0.000	3.431	0.222	0.762	تطبيق معايير المحاسبة... < تخزين المعرفة (a)
0.026	1.867	0.108	0.202	تخزين المعرفة... < الفعالية الضريبية (b)
0.000	4.255	0.303	1.290	تطبيق معايير المحاسبة... < الفعالية الضريبية (c)

وتبين من الجدول (18) أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية بدخول المتغير الوسيط (تخزين المعرفة) لها تأثير مباشر في تحقيق الفعالية الضريبية ، حيث كانت قيمة معامل المسار (c) $\beta=1.290$ بمستوى دلالة (0.000) وهي دالة إحصائياً كونها أقل من مستوى الدلالة المعنوية (0.05) ، كما تبين وجود تأثير لتخزين المعرفة على الفعالية الضريبية ، حيث كانت قيمة معامل المسار (b) $\beta=0.202$ بمستوى دلالة (0.026) دال إحصائياً ، وتبين أيضاً وجود تأثير تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تخزين المعرفة ، حيث كانت قيمة معامل المسار (a) $\beta=0.762$ بمستوى دلالة (0.000) دالة إحصائياً.

وبما أن تأثير تطبيق معايير المحاسبة الدولية على التابع دال إحصائياً ، وتأثير الوسيط على التابع دالاً إحصائياً ، فإنه توجد وساطة لتأثير بُعد لتخزين المعرفة بين المتغير المستقل والتابع وأن تلك الوساطة جزئية.

ومن خلال ما سبق تقبل الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتخزين المعرفة كمتغير وسيط في العلاقة بين تحول الشركات اليمنية نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية والفعالية الضريبية بمصلحة الضرائب اليمنية، وأن تلك الوساطة جزئية.

الفرضية الفرعية الرابعة للفرضية الرئيسية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتوزيع المعرفة كمتغير وسيط في العلاقة بين تحول الشركات اليمنية نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية والفعالية الضريبية بمصلحة الضرائب اليمنية.

أظهرت نتائج مؤشرات جودة المطابقة لأثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحقيق الفعالية الضريبية من خلال توزيع المعرفة، بأن درجة تحققها تقع ضمن مؤشرات قيم المطابقة المقبولة لكافة المؤشرات (CFI)، (GFI)، (AGFI)، (TLI)، (NFI)، (RMSEA).

جدول (19) يوضح القيمة الاحتمالية لمسارات تأثير تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحقيق الفعالية الضريبية من خلال توزيع المعرفة

القيمة الاحتمالية P.	النسبة الحرجة C.R	الخطأ المعياري S.E.	معامل التأثير β (Estimate)	المسار
0.000	3.505	0.352	1.235	تطبيق معايير المحاسبة... < توزيع المعرفة (a)
0.006	2.743	0.049	0.134	توزيع المعرفة... < الفعالية الضريبية (b)
0.000	4.321	0.297	1.282	تطبيق معايير المحاسبة... < الفعالية الضريبية (c)

ويتبين من الجدول (19) أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية بدخول المتغير الوسيط (توزيع المعرفة) لها تأثير مباشر في تحقيق الفعالية الضريبية، حيث كانت قيمة معامل المسار (c) ($\beta=1.282$) بمستوى دلالة (0.000) وهي دالة إحصائياً كونها أقل من مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، كما تبين وجود تأثير لتوزيع المعرفة على الفعالية الضريبية، حيث كانت قيمة معامل المسار (b) ($\beta=0.134$) بمستوى دلالة (0.006) دال إحصائياً، وتبين أيضاً وجود تأثير تطبيق معايير المحاسبة الدولية في توزيع المعرفة، حيث كانت قيمة معامل المسار (a) ($\beta=1.235$) بمستوى دلالة (0.000) دالة إحصائياً.

وبما أن تأثير تطبيق معايير المحاسبة الدولية على التابع دال إحصائياً، وتأثير الوسيط على التابع دالاً إحصائياً، فإنه توجد وساطة لتأثير بُعد توزيع المعرفة بين المتغير المستقل والتابع وأن تلك الوساطة جزئية.

ومن خلال ما سبق تقبل الفرضية الفرعية الرابعة والتي تنص على: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتوزيع المعرفة كمتغير وسيط في العلاقة بين تحول الشركات اليمنية نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية والفعالية الضريبية بمصلحة الضرائب اليمنية، وأن تلك الوساطة جزئية.

سابعاً: نتائج الدراسة:

1- النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة:

- أهمية التقارير المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبية الدولية، والمقدمة للوحدة التنفيذية للضرائب على كبار المكلفين في مصلحة الضرائب، وبمستوى أهمية عالٍ.
- حرص مصلحة الضرائب اليمنية على اكتساب العاملين المعرفة اللازمة لتسيير وإنجاز أعمالهم، وأن إدارة المعرفة تمثل عاملاً مهماً من عوامل تحسين الفعالية الضريبية في مصلحة الضرائب اليمنية.
- أن مستوى توليد المعرفة لدى مصلحة الضرائب عالية، بالرغم من أن هناك قصور لديها في توليدها أفكار معرفية جديدة لتسيير أعمالها وتقييم أداء المصلحة وكذلك أداء العاملين.
- أن مستوى تخزين المعرفة لدى مصلحة الضرائب عالية، والرغم من أنها توظف المستحدثات المعلوماتية في تخزين معارفها، إلا أنها ما زالت تعتمد وبشكل كبير في تخزين المعرفة على الأساليب التقليدية مثل: المستندات الورقية أو الأرشيف.
- أن مستوى توزيع المعرفة لدى مصلحة الضرائب عالية، بالرغم من أن هناك قصور في تنظيمها مستوى أداء العمل في ضوء تكامل المعرفة، من حيث استفادة العاملين من تكامل معارفهم وتكاملها من بعضهم البعض.
- أن مستوى تحقيق الفعالية الضريبية لدى مصلحة الضرائب مرتفع، خاصة بعد التحول نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية منذ العام المالي 2021م، وكذا عمليات التحديث المستمرة في الإجراءات الضريبية المصاحبة لهذا التحول.

2: النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:

- وجود أثر دال إحصائياً لتحول الشركات اليمنية نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية على إدارة المعرفة بمصلحة الضرائب اليمنية، وأن التحسين في تطبيق معايير المحاسبة الدولية بنسبة (100%) ينتج عنه تحسين في ممارسة إدارة المعرفة بمقدار 48.5%.
- وجود أثر دال إحصائياً لتحول الشركات اليمنية نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية على تحقيق الفعالية الضريبية بمصلحة الضرائب اليمنية، وأن التحسين في تطبيق معايير المحاسبة الدولية بنسبة (100%) ينتج عنه تحسين في تحقيق الفعالية الضريبية بمقدار 54.5%.
- وجود أثر دال إحصائياً لإدارة المعرفة على الفعالية الضريبية بمصلحة الضرائب اليمنية، وأن التحسين في ممارسة إدارة المعرفة بنسبة (100%) ينتج عنه تحسين في تحقيق الفعالية الضريبية بمقدار 26.7%.

- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل من (تخزين المعرفة ، وتوزيع المعرفة) كمتغير وسيط في العلاقة بين تحول الشركات اليمنية نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية والفعالية الضريبية بمصلحة الضرائب اليمنية ، وأن وساطة تأثير المتغير الوسيط جزئية.
- عدم وجود أثر دال إحصائياً لكل من (اكتساب المعرفة ، وتوليد المعرفة) كمتغير وسيط في العلاقة بين تحول الشركات اليمنية نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية والفعالية الضريبية بمصلحة الضرائب اليمنية.

ثامنا : قائمة المراجع :

أ- المراجع باللغة العربية:

- (1) أوانغ، زين الدين، (2015). "نمذجة المعادلات البنائية باستخدام برنامج أموس". ترجمة د.ابراهيم مخيمر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة السلطان زين العابدين ، ماليزيا.
- (2) بن حركة، غنية، (2017)، "النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية- دراية مقارنة"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 4، مجلد 1، ص ص 105-130.
- (3) بن حود، عائشة، (2017)، "أثر الثقافة التنظيمية على تطبيق غدارة المعرفة- دراسة ميدانية في مؤسسة البناء للجنوب الشرقي ورقلة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- (4) بن نابي، حسين، وطيب، احمد عبد الجبار، (2017)، " المحاسبة الضريبية وفق النظام المحاسبي المالي-دراسة حالة المؤسسة الصناعية للعتاد الصحي E.I.M.S"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلاني بونعامة بخميس مليانة، الجزائر.
- (5) البنا، حسين موسى قاسم، والخفاجي، نعمة عباس، (2014)، " استراتيحية التمكين التنظيمي التعزيز فعالية عمليات إدارة المعرفة" دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- (6) بورسبه، سعاد، (2010)، " أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري - قسنطينة، الجزائر.
- (7) جاو، حدورضا، وحمدى، جلييلة ايمان، (2014)، "الأثر الضريبي الناتج عن تبني المعايير المحاسبية الدولية-دراسة ميدانية"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الثاني والثلاثين (2)، شباط، ص ص 339-366.
- (8) حزمة، بيان رباح، (2018)، "فعالية ضريبة الدخل الفلسطيني في تحقيق الهدف المالي، الاقتصادي، والاجتماعي ما بين 2005-2016"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، فلسطين.
- (9) الحسون، نادية إبراهيم، والراغبي، ريم علي، (2021)، " عوامل الفشل الحاسمة في استراتيحية إدارة المعرفة للمنظمة"، المجلة العربية للنشر العلمي AJSP، العدد الثامن والثلاثون، ص ص 574-612.

- (10) خلف، دنيا محسن، (2019)، "أثر استخدام معايير المحاسبة الدولي رقم 36-16 في التحاسب الضريبي على الشركات الأجنبية في البيئة العراقية"، *مجلة الجامعة العراقية*، المجلد 21، العدد 44، ج. 2، ص ص. 354-366.
- (11) دربال، كوثر، وزغلامي، عائشة، (2022)، "إدارة المعرفة ودورها في تحسين الخدمة العمومية دراسة ميدانية بمديرية الضرائب- تبسة"، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العربي التيسبي، الجزائر.
- (12) دهمش، نعيم، وأبو زر، عفاف إسحق، (2004)، "أدارة المعرفة بين تكنولوجيا المعلومات والتأهيل المحاسبي"، *المؤتمر العلمي السنوي الدولي الرابع*، كلية الاقتصاد والعلوم الأدبية، جامعة الزيتونة الأردنية، 26-28 نيسان (أبريل)، ص ص 1-35.
- (13) الريدي، محمد علي، والحاج، محمد سعيد، (2022)، "المحاسبة الضريبية - وفقا لأحكام القانون رقم (17) لسنة 2010م بشأن ضرائب الدخل"، مركز الامين للنشر والتوزيع، الطبعة 12، صنعاء، اليمن.
- (14) الربيعي، خلود هادي عبود، وعلوان، رعد زيد، (2018)، " دور عمليات إدارة المعرفة في الأداء الضريبي (بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب)"، *مجلة دراسات محاسبية ومالية*، المجلد الثالث عشر، العدد 43، ص ص 182-192.
- (15) زويلف، إنعام محسن حسن، (2008)، " أثر اقتصاد المعرفة في نظام الإبلاغ المالي -دراسة تطبيقية في عينة من البنوك الأردنية"، *مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا*، العدد 5، ص ص 221-250.
- (16) سعيدي، محمد السعيد، (2017)، "مدى تأثير تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على النظام الضريبي"، *مجلة المحاسب العربي*، مارس، ص ص 1-25.
- (17) سليمان، هديل، (2024)، "أثر الفعالية الضريبية في الامتثال الضريبي-دراسة ميدانية"، *مجلة جامعة البعث*، المجلد 46، العدد 15، ص ص 87-116.
- (18) شقلوب، محمد فرج، وآخرون، (2022)، "أثر إدارة التغيير في تعزيز فعالية النظام الضريبي- دراسة تطبيقية من وجهة نظر فاحصي الضرائب بمصلحة ضرائب طرابلس"، *مجلة الجامعي*، العدد 35، ص ص 2-24.
- (19) صافو، فتيحة، (2015)، "التوجهات المعاصرة لتوحيد المعرفة المحاسبية في أبعادها النظرية والعملية"، *مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية*، العدد 13، ص ص 47-57.
- (20) الضاوي، ياسين، (2007)، "إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات"، دار السحاب للنشر، القاهرة.
- (21) الطروانة، أحمد محمد، والمجالي، آمال ياسين، (2019) "أثر إدارة المعرفة في تطبيق المعايير المحاسبية-دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردني"، *مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، العدد 1، المجلد 16، ص ص 382-414.

- (22) الطويل، ابتهاج علي جاسم، والعامري، محمد علي أبراهيم، (2017)، " أثر المعرفة الضريبية في تكاليف الامتثال - بحث تطبيقي"، **مجلة دراسات محاسبية ومالية**، المجلد الثاني عشر العدد 39، ص ص 1-16.
- (23) الطويل، مصطفى طلعت وطالب، بن مبروك، هدى، (2025)، " أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الوعاء الضريبي للمصارف - دراسة حالة المصرف الأهلي العراقي"، **مجلة العلوم الاقتصادية**، العدد السادس والسبعون، المجلد العشرون، ص ص 275-291.
- (24) عبدالله، حسين محمود، (2015)، "أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في فعالية النظام الضريبي- دراسة تطبيقية في سوريا"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
- (25) عبدالله، خالد عتيق سعيد، وجرجيس، جاسم محمد، (2014)، "إدارة المعرفة: مفهومها وأهميتها ، وواقع تطبيقها في المكتبات العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة من وجهة نظر مديريها"، **المؤتمر السنوي العشرون لجمعية SLA-AGC**، مارس 25-27، الدوحة، قطر، ص ص 1-15.
- (26) العريقي، ناصر، (2015)، "التحليل العاملي التوكيدي الدرجة الأولى الدرجة الثانية"، الجزء الأول، برنامج آموس، متاح على الموقع:
<https://www.youtube.com/watch?v=AxECFOnXq50>
- (27) عطى، توفيق، (2023)، "فعالية التحصيل الضريبي في ظل الإصلاحات الضريبية - دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية ميلة"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر.
- (28) عطية، علي منصور، ودلعاب، ابوبكر خليفة، (2023)، "تحليل وقباس فعالية الأداء الضريبي في الاقتصاد الليبي"، **مجلة دراسات الانسان والمجتمع**، العدد 21، ص ص 1-20.
- (29) علوان، رعد زيد علوان، وآخرون، (2020)، " دور عمليات إدارة المعرفة في تحقيق التفوق الضريبي بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب"، **مجلة جامعة بابل للعلوم الطبيعية والتطبيقية**، المجلد 28، العدد 1، ص ص 305-325.
- (30) الغامدي، عبدالله بن غرم، والقرني، عبدالرحمن بن عبيد، (2020)، "دور المؤسسات المهنية الدولية في تعزيز إدارة المعرفة كممارسة مهنية"، **المؤتمر السنوي 31، الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات**، ص ص 271-211.
- (31) الغانمي، إيمان محمد جواد، (2016)، "توظيف عمليات إدارة المعرفة في تعزيز استراتيجيات إدارة الموارد البشرية - دراسة ميدانية في مديرتي التربية العامة في محافظتي كربلاء وبابل"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
- (32) قرارية، ريمة، (2019)، " نماذج قياس وإدارة المعرفة"، **المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية**، المجلد 2، العدد 2، ص ص 167-188.

- (33) لعكيكزة، ياسين، (2020)، "أثر المعرفة المحاسبية على جودة المعلومات المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية - دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح بورقلة.
- (34) لفضة، جميلة، وعقباوي، لاله، (2020)، "دور عمليات إدارة المعرفة في تفعيل توجه نحو التميز التنظيمي - دراسة الميدانية المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بادارر"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دارية - ادرار، الجزائر.
- (35) المجري، فاطمة علي مصباح، (2012)، "قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالي الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.
- (36) مهدي، محمد حسن أحمد، (2015)، "أثر الذكاء الاستراتيجي كمُغيّر وسيط في العلاقة بين ممارسة عمليات إدارة المعرفة - دراسة ميدانية بالتطبيق على الجامعات الحكومية بـ ج.م.ع"، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**، كلية التجارة، جامعة سوهاج، ص ص 1-60.
- (37) النافي، السيد محمود، اصغر، فرزيق على، (2021) "محددات التحول إلى تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS في العراق واثارها على تحديد وعاء الضريبة على الدخل" **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، جامعة المنصورة، المجلد 45، العدد 2، ص ص 1-22.
- (38) نزال، ايناس هاشم حسن، (2008) "مدى توافق تشريعات ضريبة الدخل في فلسطين مع المبادئ المحاسبية والمعايير الدولية للتقرير المالي"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة القدس.
- (39) وارزاق، ميلود، (2019)، "دور المؤشرات المالية في تقييم فعالية النظام الضريبي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2018"، **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد 19، العدد 2، ص ص 432-454.
- (40) واكواك، عبد السلام، (2012)، "فعالية النظام الضريبي في الجزائر - دراسة حالة بقباضة فمار ولاية الوادي"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- (41) يعقوب، ابتهاج إسماعيل، وجاسم، عبد الرضا لطيف، (2018)، "اختبار اثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية IFRS على القطاع المصرفي الخاص في البيئة العراقية من منظور (نوعي وقيمي)"، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، العدد 114، ص ص 208-221.
- (42) يمانى، عبدالله بن قاسم، (2018)، "أثر تبني معايير المحاسبة الدولية على تحديد وعاء ضريبة الدخل في المملكة العربية السعودية"، **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد 4، ص ص 90-124.

ب - المراجع باللغة الأجنبية:

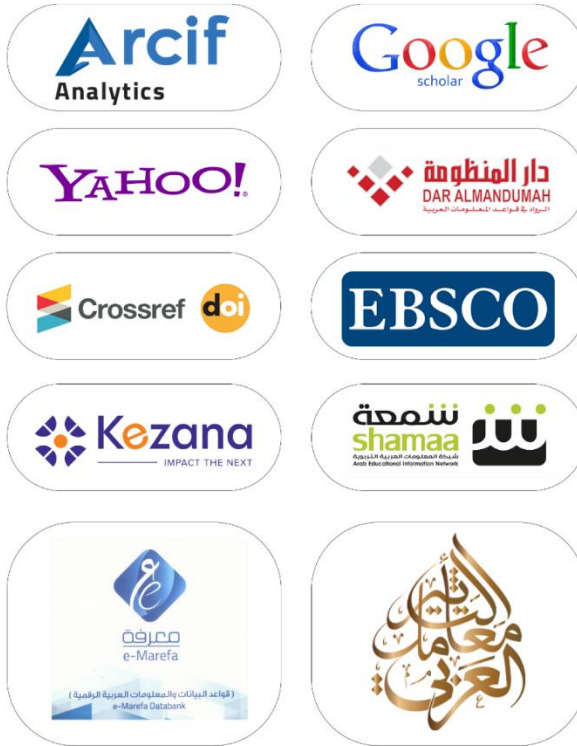
- 1) Abubakar. A. M., Elrehail. H ., Alatailat. M. A., & Eli. V. (2019), "Knowledge management, decision-making style and organizational performance", **Journal of Innovation & Knowledge**, 4, 104-114.
- 2) Al-Kaab, Haider Mutasher, (2024), " The impact of knowledge management strategies on tax compliance. An applied study in the General Tax Authority", **Technium Business and Management**, vol. 10, 90-108.
- 3) Annual Report 2005, International Accounting Standards Committee Foundation, **International Accounting Standards Committee Foundation**.
- 4) Abu Lehyeh, Salman Mohammad & et al., (2021), " Understanding the Impact of Knowledge Management on Marketing in Jordan: Excellence Perspective", **PJAE**, No. 17 , Vol. 7, 15423- 15440.
- 5) Bani, Audeh Ahmad A. & Al Sharay, Jamal Adel, (2017)," The Effect of Applying Knowledge Management on the Quality of Accounting Information in the Banks Operating in Jordan", **Al-Bayt University**, 1-11.
- 6) Elsayed, Raghda Abdellatif Abdelkhalik, (2023), "The impact of ontology-based knowledge management on improving tax accounting procedures and reducing tax risks", **Elsayed Future Business Journal**, VOL. 9,NO. 1, 1-18.
- 7) Gonzalez, R. V. D., & Martins, M. F., (2017). "Knowledge Management Process a theoretical-conceptual research", **Gestão & Produção**, São Carlos, Vol. 24, No. 2, 248-266.
- 8) Hair, H. J. (2006). "Explatory factor analysis: A review of research from 1993 to 2003", **Journal of management**, 14(4), 551-575.
- 9) Herman, P. & et al., (2019), "effect of good governance, tax understanding, and tax sanctions on taxpayers' compliance, micro, small and medium enterprises in Medan", **Advances in Economics Business and Management Research**, volume 100, 663-669.
- 10) Mertins, Kai, Reisig, Peter & Vorbeck, Jens, (2001),"**Knowledge Management Best Practices in Europe**", Springer-Verlag Berlin Heidelberg, Germany.
- 11) Orlale, Okongo Kimari, Kanyua, Kiruja Esther, (2023), " INFLUENCE OF KNOWLEDGE MANAGEMENT PRACTICES AND PERFORMANCE OF TAX COLLECTION AT KENYA REVENUE AUTHORITY IN NAIROBI COUNTY, KENYA", **International Journal of Social Science Management and Entrepreneurship**, VOL. 7, 381-392.
- 12) Quintero, Jennifer Andrea Lemus, (2023), "Accounting and Financial Treatment of Knowledge Management", **International Journal of Research Publication and Reviews**, Vol 4, no 4, 4902-4906.

- 13) Subroto, Gatot, (2020), "KNOWLEDGE MANAGEMENT IN TAX ADMINISTRATION: A CASE STUDY IN INDONESIA", **Journal Kajian Ilmiah Perpajakan Indonesia**, VOL. 1, NO. 2, 203-235.
- 14) Zhou, Haiyan, (2007), " Accounting standards and quality of earnings information: evidence from an emerging economy", **International Journal of Electronic Finance**, vol.1, no. 3, 355-372.



مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية
مجلة دولية شهرية علمية محكمة
الترقيم الدولي الإلكتروني : ISSN : 2410- 521X
الترقيم الدولي الورقي : ISSN :2410- 1818
البريد الإلكتروني : journal@andalusuniv.net

المجلة مفهرسة في المواقع الآتية :



2024	2023	2022	2021	2020	العام
0.3068	0.3759	0.1954	0.2692	0.0366	معامل أرسيف
1.55	1.25	1.73	1.60	1.60	معامل التأثير العربي